الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإجتماعية

محاضرات في مقيـاس التربية والتكوين في الجزائر

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر: علم اجتماع التربية

إعداد الدكتور: صالح العقون الموسم الجامعي: 2023/2022

عنوان الماستر: علم اجتماع التربية

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: أساسية

اسم المادة: التربية والتكوين في الجزائر

الرصيد: 5

المعامل:2

أهداف التعليم:

- **التعريف بمراحل التطور التاريخي للنظام التعليمي في الجزائر**

المعارف المسبقة المطلوبة:

***معرفة تاريخ الجزائر المعاصر (يتم التطرق إليها في السداسي الثالث والرابع من التكوين في مرحلة الليسانس)**

محتوى المادة:

أولا: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك

ثانيا: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي

ثالثا: وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال

رابعا: الإصلاحات التربوية في الجزائر.

1- إصلاحات التعليم ما قبل الجامعي
أ- أمرية 16 أفريل 1976 والتعليم الأساسي في الجزائري.

ب- المجلس الأعلى للتربية

ج- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

2- إصلاحات التعليم الجامعي
3- الاصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر.

فهرس المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
01	• مقدمة	5-4
02	• مدخل مفاهيمي للمادة	11-6
03	• المحاضرة الأولى: التربية والتعليم في الجزائر خلال عهد الاتراك	23-12
04	• المحاضرة الثانية: التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي.	33-24
05	* المحاضرة الثالثة: وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال.	40-34
06	• المحاضرة الرابعة: الإصلاح التربوي بالجزائر	56-41
07	• المحاضرة الخامسة: المجلس الأعلى للتربية	65-57
08	• المحاضرة السادسة: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية	70-66
09	• المحاضرة السابعة: المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية	83-71
10	• المحاضرة الثامنة: إصلاحات التعليم العالي بالجزائر	95-85
11	• المحاضرة التاسعة: الاصلاح التربوي والتغير الاجتماعي.	96-105
12	• خاتمة	106-107
13	• قائمة المراجع المعتمدة	108-112

مقدمة:

تعنى مادة التربية والتكوين في الجزائر بدراسة بعض الموضوعات ذات الصلة بالعملية التربوية والتعليمية وكذلك التكوينية في النظام التعليمي الجزائري وكما نلاحظ من خلال المقرر الدراسي لهذه المادة انه يحتوى في البداية وفي الجزء الأول منه على دراسة وضعية التربية والتعليم بالجزائر واهم ما يميزها خلال فترات زمنية تبدأ بفترة التواجد التركي بالجزائر من بدايات القرن السادس عشر وحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، ليتم بعدها التطرق الى وضعية التربية والتعليم بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي التي دامت اكثر من 130 سنة بدءا من ثلاثينيات القرن التاسع عشر وانتهاء بستينيات القرن العشرين من خلال التطرق الى اهم ما ميز الجانب التربوي التعليمي خلال هذه الفترة التي تعتبر من اصعب واحلك المراحل في تاريخ الجزائر على كافة الأصعدة .

يأتي الموضوع الثالث في هذه المادة للتركيز على وضعية التربية والتعليم بالجزائر غداة الاستقلال وذلك بدراسة هذه الوضعية وما ميزها أنذاك مع التطرق الى اهم التحديات التي رفعتها الجزائر آنذاك في سبيل سير العملية التربوية بها.

اما الجزء الثاني من الموضوعات المقترحة في هذه المادة فقد خصص لتناول بعض الموضوعات بدءا بالإصلاحات التربوية بالجزائر من خلال التركيز في البداية على أمرية

16 أفريل 1976 كنموذج اولي لبناء مدرسة جزائرية حرة تعكس خصوصية وهوية الشعب الجزائري كما تعمل على بناء نموذج الفرد الجزائري الحر والمستقل.

تتناول المادة بعد ذلك موضوع المجلس الأعلى للتربية واهم مهامه وصلاحياته التي رسمت له مع التركيز على دوره التربوي التعليمي في هذا المقام.

تتناول المادة في موضوعاتها المقررة كذلك الإصلاحات التربوية بالجزائر في مطلع الالفية الثالثة من خلال التركيز على نظام المقاربة بالكفاءات واهم مميزاته كنظام تعليمي تبنته المدرسة الجزائرية في سبيل الإصلاحات التربوية بها خلال هذه الفترة.

تتناول هذه المادة في محطتها ما قبل الأخيرة موضوع إصلاحات التعليم الجامعي بالجزائر من خلال الوقوف على اهم المحطات الإصلاحية بالجامعة الجزائرية واهم ما ميز كل فترة.

اما الموضوع الأخير المقرر في هذه المادة فقد تناول التربية والتغير الاجتماعي وذلك بالتركيز على ابراز علاقة ودور التربية في عملية التغير الاجتماعي.

مدخل مفاهيمي للمادة:

بخصوص تعريف مثل بعض المفاهيم المتعلقة بهذا المقياس نجد ان من اهم مفاهيمه: مفهوم التربية ، ومفهوم التكوين، وكذلك مفهوم النظام التربوي الاصلاح التربوي التغير الاجتماعي ، والمقاربة بالكفاءات ، وسنسعى جاهدين بحول الله تعالى الى ضبط هذه المفاهيم وتقديم تعريفات لها.

أولا: مفهوم التربية:

بالرجوع الى الجذور اللغوية لكلمة تربية نجد انها مشتقة من المصدر ربا يربو بمعنى نمى ينمو.

وعليه يمكن القول ان مفهوم التربية يعني من الناحية اللغوية النمو والزيادة.

قال الله تعالى في محكم التنزيل : " وترى الارض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحيي الموتى إنه على كل شيء قدير "سورة الحج الآية 5.

اما من الناحية الاصطلاحية فنجد عدة تعريفات للتربية اذ يمكن تعريفها بانها:

عملية اعداد للحياة في الجماعة التي ينتمي اليها الطفل عن طريق المشاركة في حياة هذه الجماعة سواء كان ذلك في مكان مهيئ لهذه المشاركة مثل ما نرى في المدرسة او في الحياة نفسها مثل ما نراه في سياق وقائع الحياة التي تحدث من حولنا ومعنا يوميا في المنزل وفي الشارع. **(سعيد اسماعيل علي،2007، ص 15).**

نجد انه كذلك من أكثر التعريفات شيوعا للتربية ذلك التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع ايميل دوركايم اذ يرى:

بأن التربية هي التأثير الذي تمارسه الاجيال الراشدة على تلك التي لم تتهيأ بعد للمشاركة في الحياة الاجتماعية. **(رابح تركي،1990ص 17).**

اما مؤسس الاتجاه البراغماتي جون ديوي فنجده يقول في تعريفه للتربية بأن التربية هي الحياة وليس اعداد للحياة.

يلاحظ من هذا التعريف اعلاء جون ديوي من شان التربية حيث قدمها على انها الحياة في معناها الشامل ومعناها الحقيقي فهي حسبه تتعدى عملية الاعداد للحياة بل هي الحياة في حد ذاتها.

تعتبر التربية عملية ضرورية واساسية في حياة الكائن الحي ويعود ذلك لعدة اعتبارات اذ نجد انها العملية التي يتم من خلالها تحويل الكائن الانساني من كائن بيولوجي الى كائن اجتماعي كما نجد كذلك انها عملية تطبيع اجتماعي للفرد حيث يكتسب من خلالها معايير السلوك وقواعد الحياة واهم المعالم الاساسية لكي يعيش في إطار الجماعة التي ينتمي اليها.

التربية كذلك تعمل على نقل التراث المادي واللامادي ونقل الثقافة الانسانية عبر الاجيال وعليه يمكن اعتبارها قناة يتم بها ومن خلالها الحفاظ على ثقافة المجتمع ومن ثمة الحفاظ

على هويته لان المجتمع الذي لا ثقافة له لا هوية له كما ان المجتمع الذي سلبت ثقافته يسلب جزء كبير من وجوده.

وعلى هذا الاساس نجد ان المجتمعات الانسانية برمتها وخاصة المتقدمة منها قد اولت تلك الاهمية البالغة لعملية التربية ادراكا منها وايمانا بأهمية هذه العملية وضرورتها في تحقيق تقدمها وريادتها بين المجتمعات الأخرى.

ثانيا: مفهوم التكوين:

يعتبر التكوين عملية منظمة وهادفة تقوم بها بعض المؤسسات لتحقيق بعض الاهداف المسطرة وقد يكون التكوين نظريا او ميدانيا وبالرجوع الى التعريفات الاصطلاحية لمفهوم التكوين يمكن ان نذكر ما يلي ذك

عرفه بوفلجة غياث: على انه تنمية منظمة وتحسين للمعارف والاتجاهات والمهارات والسلوكيات التي تتطلبها مختلف مواقف العمل وذلك بغية قيام الافراد بأعمالهم المهنية على أحسن وجه. **(بوفلجة غياث ، 1985،ص05)**

وعليه نجد ان عملية التكوين تستهدف بالدرجة الاولى تنمية مهارات وقدرات الافراد لغرض تهيئتهم للقيام بالأعمال الموكلة لهم بكل مهارة وبكل اتقان وعليه فهو يعني التدريب والتأهيل والاعداد ويتم كما أسلفنا سابقا من خلال مؤسسات خاصة وببرامج

خاصة ويسهر على تطبيق العملية التكوينية مدربون مؤهلون كل في مجاله وحسب المهنة او الهدف في المنتظر من عملية التكوين

ثالثا- التعليم:

يعتبر مفهوم التعليم من أكثر المفاهيم شيوعا في مجالات التربية والتكوين وهو مأخوذ من الفعل علم.

قال الله تعالى في محكم التنزيل بعد بسم الله الرحمن الرحيم: وعلم ادم الاسماء كلها. كما قال تعالى في اية أخرى: واتقوا الله ويعلمكم الله .

وقد حث شرعنا الحنيف على عملية التعليم وامر الله سبحانه وتعالى بها ورسوله الكريم ويكفي شرفا ان اول اية نزلت من القران الكريم هي كلمة: اقرا، والتي هي فعل امر ودعوة صريحة الى طلب العلم والحث عليه.

وبالعودة الى التعريفات الاصطلاحية لمفهوم التعليم نجد ان: عبد الكريم بوحفص قد عرفه على انه: نشاط مخطط ومبرمج يقوم من خلاله شخص بتقديم معلومات جديدة الى شخص اخر بهدف التكوين. **(عبد الكريم بوحفص : 2010 ص59).**

وبتحليل هذا التعريف نرى انه ركز واشار الى ان التعليم عملية مخططة ومنظمة يعني وليس عملية اعتباطية عشوائية ويقوم على وجود شخصين فأكثر شخص مقدم للمادة

العلمية المستهدفة وشخص متلقي كالمعلم والتلميذ مثلا او الشيخ وتلميذه وهكذا والهدف هنا هو تكوين هذا المتعلم واعداده.

انما ينبغي الإشارة اليه هنا ان التعليم هو عمليه اجتماعية تتم بين شخصين فأكثر ويتم من خلالها نقل المادة التعليمية من المدرب الى المستقبل وتختلف هنا المادة التعليمية فقد تكون قيما او مهارات او معلومات او خبرات او مهارات حركية او عقلية وغيرها فمحتوى المادة التعليمية واسع ومتنوع وهو الامر الذي يجسده ذلك التنوع الكبير في المعارف والعلوم المختلفة فالعلم كما يقال: بحر لا ساحل له ، خاصة في القرن المعاصر الذي نعيشه والذي يعتبر عصر الانفجار المعرفي اذ تنوعت المواد التعليمية وتوسعت ساعية بذلك الى تحقيق الاشباع الذي تتطلبه حياة اليوم لدى المتعلمين .

رابعا: مفهوم المدرسة:

يعرفها فرديناند بويسون Ferdinand Buisson بأنها: مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية.

Vivainne Isambert Jamati, , 1974, P144)

المفهوم السوسيولوجي للمدرسة:

تشكل المدرسة نظاماً معقداً ومكثفاً ورمزياً من السلوك الإنساني المنظّم الذي يؤدي بعض الوظائف الأساسية في داخل البنية الاجتماعي وهذا يعني بدقة أن المدرسة كما تبدو لعالم الاجتماع تتكون من السلوك أو الأفعال التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون، ومن المعايير والقيم الناظمة للفعاليات والتفاعلات الاجتماعية والتربوية في داخلها وفي خارجها .وهي أفعال تتصف بالتنظيم وتؤدي إلى إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية ثقافياً وتربويا.**(علي اسعد وطفة ، علي قاسم الشهب،2003 ،ص 20).**

المحاضرة الأولى: وضعية التربية والتعليم بالجزائر خلال عهد الأتراك

تمهيد:

اشرنا سالفا الى ذلك الاهتمام الكبير الذي اولاه الجزائريون للتعليم فقد حرص مختلف افراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم العمرية اختلاف اوضاعهم الاجتماعية كذلك الى النهل مصادر العلم والمعرفة ايمانا منهم بأهمية التعليم من جهة لأنه واجب مسلمي ان يتعلم مصداقا لقول الله سبحانه وتعالى : " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون".

كما قال تعالى كذلك: " إنما يخشى الله من عباده العلماء".

كما نجد ان اول اية في القران الكريم نزلت عن الرسول صلى الله عليه وسلم تدعوا الى طلب العلم والحث عليه وهي الآية: " إقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق" ولقوله صلى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم من المهد الى اللحد".

كما قال صلى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم ولو في الصين".

تعود بدايات دخول الدين الإسلامي إلى الجزائر في الفترة الممتدة بين القرنين السابع والثامن الميلادي وتمتد هذه الفترة حتى الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830 ولعل ما يميز التعليم المنتشر في هذه الفترة انه تعليم عربي إسلامي في أساسه يقوم على الاهتمام الكبير بالدراسات الإسلامية واللغوية والأدبية إضافة الى قليل من الدراسات العلمية.

فمع دخول الإسلام إلى الجزائر انتشر طلب العلم بين كافة أفراد المجتمع وقد كان يستهدف تعليم افراد المجتمع لمبادئ وقواعد دينهم اضافة الى تعليمهم القراءة والكتابة كمفاتيح أساسية للتعلم وما تميزت به هذه الفترة هو ذلك الانتشار الكبير للمساجد والكتاتيب القرآنية والزوايا للقيام بمهمة تعليم الناس وتربيتهم إذ كانت بمثابة المدارس في وقتنا الراهن.

أما من جانب التسيير الإداري للتعليم فنشير إلى انه لم تكن هناك وزارات أو أكاديميات موجودة لهذا الهدف بل نجد أن التعليم مسؤولية جماعية فالكل يتعاون لإنجاز المساجد والكتاتيب وكذا جمع الأموال لخدمتها ورغم عدم وجود مراكز تعليمية عالية بالجزائر كما هو الحال بجامع الأزهر بمصر وكذا جامع الزيتونة بتونس إلا أن الجامع الكبير بالعاصمة يمكن اعتباره الأساس الأول للجامعة الجزائرية ويعود ذلك لمركزه وأوقافه الضخمة وكثرة حلقات الدراسة وانتشار بعض الأساتذة فيه ورغم ذلك إلا انه لم يصل إلى درجة الجامعة من النوع المتفق عليه.**(بوفلجة غياث، 1993،ص ص 24،25،27:).**

وقد كان الطالب عند إنهائه لدراسته يحصل على إجازة شفوية من معلمه أو شيخه كدليل على تمكنه من تحصيل العلم وهو ما توازيه الشهادات العلمية من مختلف المراكز والجامعات.

كما كان أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم العمرية يكنون احتراما كبيرا للمعلم بل نجد انه كان يحظى بقداسة كبيرة عند الأهالي ذلك انه كان يعلم الصغار ويفقه الكبار واليه يرجعون في أمور الزواج والطلاق وإصلاح ذات البين وهي من الأمور الايجابية التي ميزت التعليم الجزائري في تلك الفترة.

ومع دخول الاتراك الى الجزائر سنة 1518 وذلك عندما طلب منهم حكام الجزائري الفترة من الهجمات والحملات الصليبية من اسبانيا والبرتغال وقد كان الاتراك خلال تلك الفترة قوة بحرية في البحر الابيض المتوسط نتيجة لهذا الطلب من الجزائر قدم الاخوين عروج وخير الدين بربروس في قوه بحرية لغرض حماية الجزائر من الحملات الصليبية التي كانت تستهدف بلاد المسلمين آنذاك استجابة لطلب حكام الجزائر نتيجة استغاثتهم بهم.

و نجد ان أهم ما ميّز هذه المرحلة من تاريخ التعليم بالجزائر هو أن التعليم لم يكن تعليما نظاميا معتمدا من طرف الدولة بل كان الشكل الغالب هنا هو التعليم الذاتي الحر بمعنى أن المتعلمين يعتمدون على أنفسهم ومصادرهم ووسائلهم الخاصة في سبيل التعليم .

ورغم هذا العامل السالف الذكر إلا أن أهم إيجابيات التعليم بالجزائر يومئذ هو انتشاره الواسع بين أبناء الشعب الجزائري اذ لا تكاد تخلوا منطقة سواء حضرية او ريفية من كتّاب أو مدرسة قرآنية لتحصيل العلم وهو ما يدل على تعلق الجزائريين وقتها بطلب العلم والمحافظة على مورثهم العلمي والثقافي الذي تناقلوه عبر الأجيال .

ونشير إلى أن الاهتمام الأكبر للسلطات العثمانية خلال هذه الفترة كان موجها نحو الجانب السياسي والاقتصادي بالبلد مع عدم التدخل في الشأن التربوي والتعليمي للجزائر.

وكما يقال فإن: الأتراك ورغم عدم تدخلهم في شأن التعليم بالجزائر إلا أنهم لم يعرقلوه.

وقد كان الشعب الجزائري خلال تلك الفترة مهتم اهتماما كبيرا والتعليم ما تعلق بعلوم القران وسنه النبوية الشريفة الفقهي والحديث وما يتعلق بالدين الإسلامي.

لعل أهم ما ميّز هذه المرحلة من تاريخ التعليم بالجزائر هو أن التعليم لم يكن تعليما نظاميا معتمدا من طرف الدولة بل كان الشكل الغالب هنا هو التعليم الذاتي الحر بمعنى أن المتعلمين يعتمدون على أنفسهم ومصادرهم ووسائلهم الخاصة في سبيل التعليم.

ورغم هذا العامل السالف الذكر إلا أن أهم إيجابيات التعليم بالجزائر يومئذ هو انتشاره الواسع بين أبناء الشعب الجزائري اذ لا تكاد تخلوا منطقة سواء حضرية او ريفية من كتّاب أو مدرسة قرآنية لتحصيل العلم وهو ما يدل على تعلق الجزائريين وقتها بطلب العلم والمحافظة على مورثهم العلمي والثقافي الذي تناقلوه عبر الأجيال.

ونشير إلى أن الاتراك يتدخل في شؤوني التعليم بالجزائر خلال تواجدهم بها ويعود ذلك لجمله من الاسباب لعل اهمها تراك لم يكونوا محتلين او مستعمرين الجزائر هذا من جهة ومن جهة ثانيه ان الاتراك اعتبروا التربوي والتعليم شان جزائري لا ينبغي لهم ان يتدخلوا

فيه ويعود ذلك ربما لخصوصية الشعب الجزائري هذا من جهة اضافة الى ان الاتراك يشتركون مع الجزائريين الديانة الإسلامية ونتيجة لذلك نجد ان نظم التعليم عندهم وعند الجزائريين تشابه في كثير من المواقع كتعليم القران الكريم والسنة النبوية الشريفة.

كما نشير الى ان الاهتمام الأكبر الاهتمام الأكبر للسلطات العثمانية خلال هذه الفترة كان موجها نحو الجانب السياسي والاقتصادي بالبلد مع عدم التدخل في الشأن التربوي والتعليمي للجزائر ولأجل لذلك فقد توجهت جهودهم نحو هذه الجوانب وذلك لضمان الاستقرار خلال تواجدهم بها وحمايتها من الهجمات التي تتعرض لها.

اما عن الجانب السياسي فنجد ان الاتراك قد تولوا شؤون الحكم الجزائر عينوا ممثلين لهم في مختلف مناطق ومدن وحواضر الجزائر حتى اننا نجد بعض الكلمات تتعلق بالحكم تركية في أصلها ككلمة باشا وباشا اغا وغيرها وكلها مناصب سياسية ذات أصل عثماني وكما يقال فإن: الأتراك ورغم عدم تدخلهم في شأن التعليم بالجزائر إلا أنهم لم يعرقلوه.

***مؤسسات التعليم بالجزائر خلال عهد الأتراك:**

حملت مشعل التربية والتعليم بالجزائر خلال هذا العهد عدة مؤسسات نذكر من أهمها:

*** المساجد:**

فقد هذا الاخير مكانه مرموقة المسلمين عموما ويعود ذلك لقدسية هذه المؤسسة التربوية كما انها المكان المخصص لأعظم ركن من اركان الاسلام وهي الصلاة إضافة الى تعلم المسلمين لشؤون دينهم كالطهارة والزكاة والمعاملات .

كما كان المسجد كذلك مكان لقراءة القرءان وللفقه وتعلم مختلف الواجبات فرضها الله سبحانه وتعالى على عباده المسلمين .

وعنه يقول د .سعد الله انها ملتقى العباد ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة اذ حوله تنتشر المساكن والأسواق والكتاتيب كما انه كان الرابطة بين اهل القرية والمدينة والحي لان الكل يشترك في بناءه. **(أبو القاسم سعد الله :1998، ص 246)**

ولعل خير دليل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر من مكة الى المدينة ما اقامه عند وصوله هو بناء المسجد في اشارة واضحة اهميه هذه المؤسسة في حياه المجتمع الإسلامي.

وعليه وكما هو الحال جل المسلمين حرص الجزائريون على المساجد على الحفاظ على الصلوات الخمس وعلى الاجتماع فيها دينهم فيه فيما يخص امور حياتهم.

كان هذا الأخير المؤسسة الأولى للتربية والتعليم والتنشئة في الإسلام وقد لعب في القرون الأولى للإسلام دورا محوريا وأساسيا من خلال مختلف المناشط والأدوار المتعددة التي قام بها.

ولا ادل على ذلك من ان النبي صلى الله عليه وسلم اول ما قام به عند هجرته الى المدينة هو بناء مسجد قباء اول المساجد في الإسلام إضافة الى ذلك تمثل المساجد النواة الأولى كمؤسسة ثقافية وتعليمية ودينية في آن واحد.

اذ نجد ان المصلين كانوا يجتمعون لأداء الصلاة والحضور لخطبة الإمام في المركز الأول للإشعاع الروحي والعلمي، وقد تميزت مدينة الجزائر بكثرة مساجدها، ولعل من اهم تلك المساجد نذكر الجامع الكبير بالجزائر والذي يعتبر افخم بناء معماري عتيق ثم مسجد كتشاوة ومسجد السيدة، وكذلك مسجد الأندلسيين الذي بناه المهاجرون الأندلسيون سنة 1023 ميلادي. ومسجد علي بتشيني.**(لبنى مهدي، صباح شريفي، 2017/2016ص ص. 12-11).**

وفي هذا المقام يذكر محمد ابن عبد الكريم الفكون أن المساجد: "قد كانت مرتعا لحلقات الدروس اليومية، ومحطا لفنون العلم، التي كانت تدرس لذلك العهد، لا سيما في القرى والمدن، حيث لا زوايا تقوم بدورها في بث ما أمكنها من العلوم.

(محمد ابن ميمون الجزائري: 1972 ، ص 59).

***الكتاتيب**

وقد كان يطلق عنها في الأرياف اسم: الشريعة وذلك كونها كانت تدرس الشريعة الإسلامية بينما كان يطبق عليها اهل المدن : المسيد و قد كانت من اهم مؤسسات التعليمية خلال هذه الفترة وكانت منتشرة في جل ربوع الوطن في قراه ومدنه ومداشره فلا تكاد تخلو او دوار من وجود كتاب يتعلم فيه الكبار والصغار اما عن شكلها فهي و تكون في الغالب عبارة عن حجرة خاصة بالتعليم بل نجد ان من الجزائريين وقتها ممن كانت له غرفة بمنزله زائدة عن حاجته يجعلها كتّابا تعليميا.

و قد كانت الكتاتيب تقدم تعليما يتضمن حفظ القرءان الكريم وتعلم الفقه إضافة الى تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، أما عن عدد التلاميذ فيتراوح في العادة بين 15 و20 تلميذا .

***الزوايا :**

تعتبر الزوايا من المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات عديدة في المجتمع وتشير المراجع التاريخية الى ان الزوايا قد عرفت انتشارا كبيرا بالجزائر خلال عهد الأتراك بمختلف ربوع الوطن وقد يعود ذلك الى سببين رئيسيين:

اولا انتشار الطرق الصوفية خلال هذه الفترة والمعلوم الطرق الصوفية والقائمين عليها يشيدون اماكن الناس وللقيام بمختلف المناشط التي يتطلبها نشاط ومثال ذلك الزوايا التي

الى يومنا هذا تمثل بعض الطرق الصوفية المنتشرة التيجانية الزاوية الرحمانية الزاوية القادرية الزاوية الشاذلية وغيرها كنماذج عن زوايا طرق صوفية .

نجد ان بعض الزوايا مشيدة وقائمة ولا تمثل طرق صوفية بل وجدت لغرض تعليم القرءان ومساعدة الناس وملجأ لعابر سبيل وللغريب كما يقول عن دورها يحي بوعزيز انها : عملت على تحفيظ القرءان الكريم ونشر التعليم والإسلام في المناطق النائية وكانت ولا زالت مخازن للكتب والمخطوطات كما ساهمت في إزالة الفوارق الاجتماعية وتوطيد العلاقة بين افراد المجتمع. **(يحي بوعزيز، 1989، ص 15)**.

كما نجد انها كذلك تتدخل في حل النزاعات التي قد تحدث بين الحين والحين داخل المجتمع ويعود ذلك لقد قدسية هذه المؤسسة والاحترام الكبير والمكان المرموق التي تجدها في المجتمع وهو ما يجعل من وظيفتها ظاهرة كما اشرنا سالفا اما عن دورها التربوي والتعليم فنجد ان هذه المؤسسة وقد أسهمت هذه المؤسسة خلال تلك الفترة في نشر مختلف العلوم والمعارف ولا سيما تلك المتعلقة منها بالجانب الديني ومن أشهر الزوايا بالجزائر نجد زاوية بن مبارك بالقليعة ، زاوية مليانة...

ويشير أبو القاسم سعد لله أن بناء الزاوية يختلف عن بناء المسجد، فالزاوية غالبا ما تجمع بين هندسة المسجد والمنزل.

وهي في الجملة قصيرة الأسوار منخفضة القباب قليلة النوافذ، واذا كان لها مسجد فهو في الغالب من دون مئذنة، فالزاوية من الناحية الهندسية ليست جميلة كما ان شكلها يوحي بالتقشف والعزلة .**(أبو القاسم سعد الله ، 2011 ،ص 270).**

***المدارس:**

نشير كما أسلفنا سابقا الى ان المدارس خلال هذه الفترة كانت تشيد بمجهود شخصي من طرف الجزائريين أنفسهم كما ان بعض المحسنين ممن كانت ظروفهم المادية حسنة الى حد ما كانوا يشيدون مدارس من مالهم الخاص.

مصادر تمويل التعليم بالجزائر خلال عهد الأتراك:

كانت الأوقاف من اهم مصادر التعليم إضافة الى صدقات المحسنين وتبرعاتهم فقد تم وقف العقارات وغيرها لتمويل التعليم إضافة الى التصدق بأموال الزكاة والأغذية والمفروشات والنقود وغيرها لتمويل التعليم وأهله.

مراحل التعليم بالجزائر خلال عهد الاتراك:

1-التعليم الابتدائي :

تشير عديد الدراسات ان التعليم الابتدائي كان منتشر انتشارا كبيرا بالجزائر خلال فترة الاتراك ويلتحق به الأطفال في سن 6 او 10 سنوات من العمر ويشكل الذكور غالبية تلاميذه على عكس الإناث وتستمر الدراسة الكتاتيب هي المؤسسة التي تولى القيام

بمهمه التعليم الابتدائي به حوالي 4 سنوات كما تشير الاحصائيات ان العاصمة لوحدها بلغ عدد المدارس الابتدائية بها حوالي 1000مدرسة.

2- التعليم الثانوي :

وهو الفترة التي تربط بين التعليم الابتدائي والتعليم العالي حيث نجد ان التلميذ الذي تعلم في الكتاب المبادئ الاولى للعلم والكتابة الى التمكن من حفظ اجزاء من القران الكريم وجزء من يحصل له شرف الانتقال المرحلة الموالية والتي تتمثل في التعليم الثانوي حينئذ يكمل تعليمه وحفظه للقران الكريم ثم التفقه أكثر خلال هذه الفترة ليحصل التلميذ في نهايته على إجازة شفوية من طرف شيخه ليصبح طالبا بإمكانه ممارسة وظيفة مؤدب او كاتب.

3-التعليم العالي:

لم يكن بالجزائر خلال هذه الفترة جامعات بالمعنى الحالي لكن نجد ان ما يقدم في جوامعها كان لا يقل شأنا عما يتم تقديمه في الجوامع الكبرى فقد تميزت جوامع الجزائر وقتها بتنوع الدراسات التي تقدمها إضافة الى تلك الزيارات التي كانت تتم اليها من طرف الأساتذة من مختلف الدول الإسلامية.

ومن أشهر علماء الجزائر خلال هذه الفترة نجد: السعيد قديورة، سعيد المقري، عبد القادر الراشدي.

خلاصة:

لعل أهم ما يمكن استنتاجه هنا ان التعليم بالجزائر خلاله عهد الأتراك كان على درجة كبيرة من الانتشار بين أبناء الشعب الجزائري وذلك رغم عدم اهتمام الأتراك به.

ان التعلق الكبير للجزائريين في مختلف ربوع الوطن خلال هذه الفترة جعلهم يتحملون مسؤولية إنشاء مختلف مؤسسات التعليم من كتاتيب وزوايا ومدارس إضافة الى وقف الأوقاف المختلفة وتقديم الصدقات والهبات لغرض تموين التعليم.

إن نتائج هذا الاهتمام الكبير من طرف مختلف أبناء الشعب الجزائري قد أتت ثمارها فقد انخفضت مستويات الأمية إلى ابعد حدودها وعلى العكس من ذلك فقد كانت غالبية الشعب الجزائري متعلمة.

المحاضرة الثانية: وضعية التربية والتعليم بالجزائر خلال عهد الاستعمار الفرنسي.

تشير بعض التقارير العسكرية الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى أن اللغة العربية وكذا الثقافة العربية الإسلامية كانتا كثيرة الانتشار في كافة ربوع الوطن وان اغلب الجزائريين كانوا يحسنون القراءة والكتابة بل وجد أن اغلب القرى الجزائرية تحوي مدرستان على الأقل حسب ما لاحظه الجنرال الفرنسي فالازي سنة 1834 .

كما صرح دوماس مدير شؤون الجزائر سنه 1950 بقوله: ان التعليم الابتدائي كان اكثر انتشارا في الجزائر مما كنا نعتقد عموما ويقول أظهرت علاقتنا مع الأهالي للمقاطعات الثلاث ان هناك 40% من دون شك و ان لم يكن جميع الأطفال قد تعلموا القراءة والكتابة فانهم قد ذهبوا جميعا الى المدرسة وكانوا يستطيعون استطلاع الادعية وبعض آيات القرءان. **(ايفون تيران ،2007، ص135).**

ان هذا الوضع الذي أزعج غلاة الاستعمار الفرنسي باعتبار انتشار الثقافة العربية وكذا الدين الإسلامي المغايرين لثقافة المستعمر ودينه وهو ما يحول دون تمكن الاستعمار من بسط نفوذه على الشعب الجزائري.

وعليه وأمام هذا الوضع اتجهت جهود الاستعمار نحو محاربة التعليم في الجزائر ومحاولة القضاء عليه وقد تجسد ذلك من خلال إصدار قانون سنة 1830 ينص على وضع فرنسا يدها على الأوقاف الإسلامية بالجزائر إضافة الى إصدار قانون آخر في نفس السنة ينص على حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء .

ونشير هنا إلى التأثير السلبي لهذا القانون على التعليم ذلك أن التعليم العربي في الجزائر كان يعتمد على هذه الأملاك ونتيجة لذلك فقد ضعف التعليم وتقلص وبقي منحصرا في بعض المساجد والزوايا فقط .

وعليه فبدخول الاستعمار الفرنسي ارض الجزائر سنة 1830 وبعد فترة من الازدهار عرفها التعليم خلال عهد الأتراك تغيرت تلك الوضعية من خلال قيام الاستعمار الفرنسي بتضييق الخناق عن قطاع التعليم بالجزائر وقد كان ذلك من خلال محاولة المستعمر بوقف تام لمصادر لتمويل التعليم متمثلا في توقيف أموال الأوقاف والحبوس إضافة إلى تهجير المعلمين والسعي إلى الحيلولة دون ممارستهم لوظائفهم دون إغفال قيام المستعمر بتحويل كثير من المدارس غالى إدارات عمومية أو عسكرية

ولم يكتف المستعمر الفرنسي بذلك فحسب إذ وبعد قضاء فرنسا على معظم مراكز التعليم العربي بالجزائر توجهت نحو تخريب وتحطيم وغلق معظم المدارس القرآنية والزوايا زيادة على تحويل كثير منها إلى كنائس .

" قامت الإدارة الفرنسية بهدم وتدمير كل المدارس التي كانت قائمة في ذلك العهد من مساجد وزوايا وكتاتيب، وكل شيء له علاقة بالتعليم ومصادرة الأوقاف ونفي العديد من العلماء إلى الخارج، و تحويل المساجد إلى كنائس للنصارى كما حدث مع مسجد "كتشاوة بالعاصمة حيث تم تحويله إلى كنيسة عرفت باسم: كنيسة سان فيلب" cathedral“

saint Philippeكما حولت إلى ثكنات للجيش والشرطة وإسطبلات للخيل والدواب. **(آسيا بلحسين رحوي، 2011، ص60).**

وفي محاولة منها لنشر ثقافتها أنشأت فرنسا أول مدرسة فرنسية ابتدائية لتعليم أبناء الجزائر وهي المدرسة الفرانسو اسلامية سنة 1830 مع أن التعليم الابتدائي الخاص بالجزائريين لم يشرع فيه بانتظام إلا سنة 1850 حيث أسست أول أكاديمية بالجزائر وفقا للنموذج الفرنسي

إضافة الى ذلك شن المستعمر حملة تنصيرية استهدفت الشعب الجزائري وقد كانت هذه الحملة تتم جنبا إلى جنب مع الحملة العسكرية الفرنسية.

نتيجة لكل ذلك تقلص عدد المدارس القرآنية بالجزائر وأغلقت الكثير منها أبوابها، ومما زاد الأمر سوءا صدور قرار في 18اكتوبر 1892 ينص على منع افتتاح أي مدرسة إلا بموافقة وترخيص السلطات الفرنسية مع تشديد إجراءات وشروط قبول ذلك.

وتشير الإحصائيات إلى انه وقبل سنة 1962 وجد أكثر من 80% من الأطفال الجزائريين الذين هم في سن التمدرس ما بين 12 و15 سنة لم يلتحقوا بالمدرسة ولم تصل نسبة التمدرس سنة 1955 سوى 15.4% .

وقد كان الهدف من التربية والجزائر في عهد الاحتلال هو تكوين جزائريين تكوينا يتلاءم وسياسة الاستعمار الفرنسي حيث يكونون بدون شخصية قومية يسخّرون لخدمة أهداف الاستعمار.

ورغم هذه السياسات الاستعمارية الفرنسية لمحاربة التعليم في الجزائر وتحطيمه وقتل العلماء وتهجيرهم إلا أن الواقع اثبت أن السياسة الاستعمارية في الجزائر قد فشلت فشلا ذريعا حيث لم تستطع أن تلقن لغة المستعمر إلا بنسبة 15% للأهالي الجزائريين وذلك في مدة 132 سنة من بينهم 8 % فقط يتحكمون فعلا في اللغة الفرنسية ويتقنونها كلاما وكتابة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالعدد الإجمالي لسكان البلاد وكذا فترة بقاء المستعمر الفرنسي بالجزائر (132 سنة) .

وبالمقابل تذكر الإحصائيات أن 4 % من الجزائريين الذين تعلموا في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانوا يتحكمون في اللغة العربية الفصحى ويتقنونها ومعنى هذا أن جمعية العلماء المسلمين وخلال 30 سنة فقط من نشاطها التعليمي والثقافي استطاعت أن تحقق نصف النتيجة التي حققتها فرنسا خلال 132 سنة.**(عمار هلال ، ص ص:117،113،111).**

و رغم هذه القيود والمضايقات التي تعرض لها قطاع التعليم والقائمين عليه بالجزائر خلال هذه الفترة إلا أن ذلك لم يمنع الجزائريين من دفع أبنائهم الى حفظ القران الكريم

بالزوايا والكتاتيب الموجودة سواء التي كانت منها بموافقة الاستعمار او التي تمارس نشاطها بطريقة سرية.

سعى الاستعمار الفرنسي بعد ذلك الى فتح بعض المدارس المختلطة حيث يسمح لعدد من أبناء الشعب الجزائري بالتعلم بالمدارس الفرنسية مع أبناء الأوربيين لكن هذا الأمر كان محل رفض من طرف الجزائريين والمعمرين على حد سواء .

فقد رفضه الجزائريون لأنه يهدد هوية أبنائهم من خلال تلك المنظومة الفرنسية التي لا تتوافق وخصائص وقيم المجتمع الجزائري، أما بالنسبة للمعمرين فقد كان سبب رفضهم للتعليم المختلط هو عدم اقتناعهم بدراسة أبناء الجزائريين جنبا الى جنب مع أبنائهم إضافة إلى تخوف البعض من الجيل المتعلم الذي سينشأ ان تم تدريسه.

تم افتتاح أول مدرسة لتعليم الجزائريين سنة 1836 بالعاصمة وهي خاصة بتعليم التلاميذ الذكور ثم تم افتتاح أخرى بعنابة سنة 1837 أما مدارس البنات فقد تم افتتاح أول مدرسة لهذا الغرض سنة 1845 ، ويشار إلى أن الغرض من فتح هذه المدارس هو منافسة التعليم الذي يتم بالزوايا من جهة ومحاولة لتقريب الجزائريين من الأوربيين من جهة ثانية وكان عدد عدد التلاميذ الجزائريين في عام 1844حوالي 07 تلاميذ جزائريين مقابل 100 تلميذ اوربي. **(Mourlan.P.1903.P33)**

المدارس الحكومية الإسلامية:

وخلال نفس السنة أصدرت أوامر فرنسية بفتح بعض المدارس العربية الفرنسية للذكور والإناث وذلك لتقدين تعليم مجاني للأطفال الجزائريين بالمدن الكبرى خصصت الفترة الصباحية لتعليم اللغة العربية والمسائية لتعليم اللغة الفرنسية .

كما تم خلال الفترة 1830حتى 1880 تم تأسيس مدارس لأبناء المعمرين حيث تستقبل عددا محدودا من الجزائريين ليتم تقليصه بعد ذلك مع أن الغرض من كل هذا هو القضاء على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر وإخضاعها نهائيا للاستعمار.

تواصلت بعدها السياسة الفرنسية بإنجاز المدارس رغم أن التعليم الراقي والإجباري كان لأبناء الأوربيين بينما يتلقى الجزائريين تعليما هزيلا منحطا لفئة قليلة منهم لا تتجاوز 10% من أبناء الجزائر.

بعد ذلك أنشأ المستعمر ما يطلق عنها بالمدارس الحكومية الثلاث أنشئت بالجزائر بتاريخ 30 سبتمبر 1850 واحدة في قسنطينة والاخرى مقرها في تلمسان والثالثة في المدية، وقد كان لكل مدرسة 03 معلمين مسلمين جزائريين أحدهم مدير للمدرسة

(أبو القاسم سعد الله ،1998،ص370) .

تقوم بتدريس الفقه والمواد الدينية الإسلامية واللغة العربية في كل من قسنطينة والمدية وتلمسان حيث تولت هذه المدارس تعليم أبناء الجزائريين الفقه والمواد الدينية الإسلامية

واللغة العربية لكن تحت إشراف السلطات الفرنسية مع الإشارة إلى أن هدف المستعمر من إنشاء هذه المدارس هو تكوين موظفين جزائريين للقيام بمهام الإمامة والعدالة وكذا التعليم الخاص بالمسلمين.

استمرت الدارسة بهذه المدارس وفقا لمحتوى المناهج السالف ذكره إلا انه وفي سنة 1863 أضيف إلى منهاجها الدراسي مادتي اللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي وهو الأمر الذي جعل الكثير من أبناء الجزائريين يغادرونها حيث تشير الإحصائيات إلى عدد التلاميذ بها انخفض إلى 78 تلميذا فقط سنة 1878 بمعدل 29 تلميذا في كل مدرسة من هذه المدارس الثلاث.

استمرت هذه المدارس في نشاطها إلى غاية تحولها إلى ثانويات فرنسية في عام 1951.

في بدايات القرن العشرين ظهر بالجزائر مفكرين تحملوا مهمة إصلاح المجتمع الجزائري وتنقية الدين الإسلامي مما خالطه من البدع والخرافات ولعل ابرز هؤلاء المصلحين : الشيخ عبد الحميد ابن باديس.

استهدفت الحركة الإصلاحية من خلال جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مثلا توعية الناس وإعادة بعث تعليم اللغة العربية إضافة الى التكفل بإرسال البعثات العلمية إلى البلدان المجاورة لغرض صناعة رجال قادرين على تحمل مسؤولية الإسهام في بناء المجتمع.

تشير الاحصائيات شارل روبير فإن 1130 طالب جزائري قد تم توجيههم الى ثلاث جامعات إسلامية فقد تم توجيه 900 طالب علم الى الزيتونة و 200 طالب الى جامع القرويين و 300 طالب الى الازهر الشريف وذلك سنة 1952. **(آسيا بلحسين رحوي، 2011، ص: 78).**

انتشرت هذه المدارس التعليمية في مختلف ربوع الوطن اذ قدر عددها في الفترة بين 1934 و1935 بحوالي 705 مدرسة يدرس بها زهاء 3000 تلميذ.

لعبت هذه المدارس دورا كبيرا في إعادة بعث معالم التعليم الذي يريده الجزائريين وفقا لخصائص ومقومات الشعب الجزائري المسلم.

ومن أمثلة هذه مدارس التعليم العربي نجد مدرسة دار الحديث بتلمسان ومدرسة الإخاء ببسكرة ومدرسة جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة وكذلك المدرسة الموقفية بسكيكدة.

نشير فقط إلى أن هذا النوع من التعليم العربي الحر غلب عليه الطابع الديني وقد تم التركيز فيه على الكيف أكثر من الكم دون إغفال ضرورة إعداد المتقدمين لمهنة التعليم إعدادا جيدا.

رغم المضايقات الكبيرة والصعوبات الجمة التي واجهها هذا التعليم إلا انه نجح في تكوين وصناعة نموذج الإنسان الجزائري القادر على رفع التحديات التي تواجهه.

خلاصة:

هكذا إذن كانت وضعية التعليم بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي اذ يلاحظ سعي المستعمر من خلال مختلف جهوده الى تضييق الخناق ومحاولة القضاء على التعليم العربي الإسلامي بالجزائر منتهجا في سبيل ذلك عدة آليات كتوقيف أموال الوقف والحبوس التي تعتبر المصدر الأساسي لديمومة التعليم واستمراره إضافة الى تهجير ومضايقة المعلمين والأساتذة دون إغفال الاستيلاء على المدارس وتحويل الكثير منها الى مراكز إدارية استعمارية.

بعد ذلك سعى المستعمر إلى تشييد بعض المدارس التي تقدم تعليما مختلطا لكنها كانت محل رفض من طرف شريحة كبيرة من الجزائريين ، لتأتي بعدها المدارس الحكومية الثلاث التي أنشاها المستعمر لغرض منافسة التعليم العربي الإسلامي الذي يتم بالزوايا .

في مطلع القرن العشرين ظهرت بوادر الإصلاح بالمجتمع الجزائري من خلال ظهور مفكرين مصلحين تحملوا على عاتقهم مسؤولية إعداد جيل جزائري قادر على تحمل مسؤولياته تجاه وطنه وقوميته وهو ما تحقق فعلا بظهور جيل ساهم في تحرير البلاد عند اندلاع ثورة التحرير الكبرى سنة 1954.

ويمكن القول ان اهم ما يميّز هذه الفترة من التعليم في الجزائر نجد أن المستعمر قد حاول جاهدا وبكل الوسائل محاربة التعليم العربي الإسلامي بالجزائر والقضاء عليه من

خلال غلق مراكز التعليم وتحويل المساجد إلى كنائس إضافة إلى محاربة العلماء والمثقفين وتضييق الخناق عليهم من جهة إضافة إلى العمل على نشر الثقافة الأوروبية المسيحية من جهة أخرى إلا أن كل تلك المحاولات فشلت أمام تمسك الشعب الجزائري بهويته العربية الإسلامية ورفضه الانسلاخ عنها.

المحاضرة الثالثة: وضعية التربية والتعليم بالجزائر عشية الاستقلال.

ورثت الجزائر عشية الاستقلال أوضاعا صعبة على كافة المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهو ما أثر سلبا على الوضعية التعليمية أنذاك وبطبيعة الحال فقط واجهت المنظومة وقتها تحديات عديدة وتحملت مسؤولية عظيمة نتيجة لتركة استعمارية طويلة المدى.

فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما تربويا يحمل الصبغة الفرنسية وعليه قامت منذ سنة 1962 ببذل الكثير من الجهود بغية تأسيس نظام تربوي جزائري يتلاءم وطبيعة وأهداف ومقومات الشعب الجزائري وعلى هذا الأساس شرعت الدولة الجزائرية في بناء المرافق التعليمية مع الاستعانة بمتعاونين من الدول الصديقة وتوفير المربين والمساعدين وكذا الوسائل التعليمية كالوثائق والكتب المدرسية .

ونشير إلى أن الهدف الأسمى للتربية والتعليم في بداية هذه الفترة هو تكوين مواطنين صالحين يعترفون بشخصية شعبهم المسلم ويعملون على استرجاع مقومات الهوية الجزائرية كاللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ العربي .

وعليه نجد أن المدرسة هنا أصبحت تهدف بالأساس إلى تكوين مواطن جزائري عربي مسلم وقد أكدت النصوص والمواثيق الرسمية لمنظومة التربية والتكوين في الجزائر اختيارات البلاد والمتمثلة في البعد الوطني ، ديمقراطية التعليم ، والخيار العلمي والتكنولوجي .

وعليه ومنذ سنة 1962 نصبت لجنة لإصلاح التعليم بعد تلك الجهود المبذولة لكل التغييرات الهيكلية السالفة الذكر.

وبطبيعة الحال وجدت منظومة التربية والتعليم بالجزائر عشية الاستقلال نفسها امام جملة من التحديات والمشكلات يمكن اختصارها في ما يلي:

– ضعف المستوى الدراسي للتلاميذ وذلك بسبب سياسة الامية والتجهيل التي مورست ضد الشعب الجزائري .

– اكتظاظ الفصول الدراسية ولعل مرد ذلك الى زيادة الطلب الاجتماعي من ابناء الجزائريين على التعليم في مقابل نقص الهياكل وكذلك ناقص عدد الاساتذة .

– سوء الظروف المعيشية وقد ورث الشعب الجزائري نتيجة سياسة الفقر والحرمان والتجهيل التي عاناها من طرف المستعمر.

– نقص الامكانات المادية والوسائل والطرائق البيداغوجية النشطة والفعالة.**(بوسنة محمود ، 2004، ص٤٤)**

– نقص عدد المعلمين المؤهلين للتدريس من جهة إضافة الى مغادرة الكثير من المعلمين الفرنسيين للجزائر بعد الاستقلال.

– توجه عدد من المثقفين والمعلمين الجزائريين للقطاعات الأخرى نظرا للحاجة الماسة لذلك زيادة على مشكل اللغة العربية التي كانت لغة غريبة إبان فترة الاستعمار.

-نقص الهياكل المدرسية.

- ارتفاع مستوى الامية بين الجزائريين نتيجة سياسة التجهيل التي مارسها المستعمر في حق الجزائريين.

- الوضع الاقتصادي الصعب الموروث للبلاد آنذاك .

- الاقبال والرغبة الكبيرة من طرف الجزائريين لتدريس أبنائهم وتعليمهم .

هذه أهم العوائق التي اعترضت طريق التعليم في تلك الفترة ورغم ذلك إلا أن التعليم ، سار بخطى متتالية نحو التطور والتقدم بدءا بعملية التعريب أولا والإصلاح لتتلوه خطوات وعمليات أخرى استجابة للتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارعين تماشيا مع التطورات الحاصلة في العالم. " ففي ظل هذا الوضع المتأزم لجات الدولة الى التعاون التقني فرجعت شريحة المدرسين الفرنسيين كما تمت الاستعانة بالأشقاء العرب ايضا وغيرهم من الشرق والغرب للنهوض بالمدرسة الجزائرية زيادة على ذلك تم توظيف مختلف في المحلات والمساجد والثكنات وتحويلها الى قاعات للتدريس في إطار سياسة تعميم التعليم وفتح ابواب المدرسة على مصراعيها في اوجه ابناء الفقراء والاغنياء على حد سواء".(**ابراهيم بوترعة ، 2014 ،ص 334).**

لكن ورغم هذه الظروف السالفة الذكر إلا أن الدولة الجزائرية أخذت على عاتقها مهمة التحضير للدخول المدرسي مباشرة في الموسم 1963/1962 اذ تم التحاق أبناء الجزائر بمدارسهم .

الاهتمامات التعليمية التي تم التركيز عليها عشية الاستقلال:

المبدأ الأول –التعريب:

ويقصد به استخدام اللغة العربية كلغة رسمية للتعليم بالجزائر بعد ان كانت الفرنسية هي اللغة الاصلية ونشير الى ان معركة تعريب المدرسة الجزائرية تمت على مراحل اذ بدأت الحكومة في تعريب السنة الاولى ابتدائي بدءا من الموسم الدراسي 1962 لتعرب بعدها السنة الثانية ابتدائي ثم تعريب مرحلة الابتدائي وبعدها مرحلة المتوسط فمرحلة التعليم الثانوي ونشير الى ان المدرسة الجزائرية عربت تقريبا كاملا في مختلف مراحل التعليم ابتداء من الموسم 1980 1981.

المبدأ الثاني : الجزأرة :

ونقص ونقصد بجزارة التعليم ان يكون التعليم جزائريا في اهدافه وفي غايته وفي مناهجه وفي محتوياته وان يرتبط محتوى التعليم بأهداف المجتمع الجزائري وغايته السامية وبفلسفة المجتمع الجزائري وبخصوصيته الثقافية والدينية وبطبيعة الحال تم التركيز على هذا المبدأ لان الشعب لان المستعمر الفرنسي سعى جاهدا الى طمس الهوية تمس

هوية الشعب الجزائري وخصوصيته والعمل على ان يكون غريبا عن هويته لكن منظومة التربية والتعليم بالجزائر سعت مباشرة منذ السنة الاولى للاستقلال الى وضع هذا المبدأ والتركيز عليه.

المبدأ الثالث– ديمقراطية التعليم:

ويقصد به تمكين كل ابناء الشعب الجزائري في مختلف المناطق وعلى مختلف اصولهم الاجتماعية من ضمان حقهم في التعليم وتحقيق المساواة بين كل ابناء الشعب في العملية التعليمية والتربوية.

البعد الرابع –تحقيق البعد الوطني والعلمي:

ويقصد به اهتمام منظومة التربية والتعليم بالجزائر خلال هذه الفترة بالبعد العلمي التكنولوجي من خلال الاهتمام بالعلوم التي ساهمت في تقدم المجتمعات نعم وتبرز هنا العلوم علوم الرياضيات والكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية اضافة الى العلوم الاخرى دون اغفال كذلك الاهتمام بالجانب التكنولوجي لان المجتمعات المتقدمة في تلك الفترة هي المجتمعات المتقدمة علميا وتكنولوجيا دون اخفاء كذلك الاهتمام بالبعد الوطني وهو العمل على تكوين المواطن الجزائري المعتز بقيمه وانتمائه الوطني والمتشرب لقيم وطنه.

كما تم غداة الاستقلال تشكيل لجنة وطنية "عقدت اجتماعها الأول في 1962/12/15وقامت بتحديد الاختيارات الوطنية الكبرى، كتلك الاختيارات التي تمثلت في التعريب والجزأرة وديموقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنولوجي ...

(محمد الطاهر زرهوني ،2005، ص 12.)

اعادة الاعتبار إلى اللغة الوطنية والتربية الوطنية والتربية الأخلاقية والمدنية والتاريخ والجغرافيا وغيرها

أهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال هذه الفترة :

-التوسع الكمي فيما تعلق بالمنشآت المدرسية.

-زيادة عدد المتعلمين مقارنة بالفترات السابقة.

-زيادة أعداد المعلمين فقد تم الاستعانة بالمعلمين العرب من الدول الشقيقة بل ان حتى ممن كانوا لهم تكوين قراني ويتمكنون من الحد الأدنى المطلوب لممارسة مهنة التعليم تمت الاستعانة بهم خل هذه الفترة.

-توحيد لغة التعليم وفقا مراحل زمنية.

-توفير الاكتفاء في مجال الكتاب المدرسي والوثائق المرافقة له والوسائل التعليمية.

-تكوين نخبة من أبناء الجزائر لتحريك عجلة التنمية الشاملة في البلاد.

تواصلت خلال هذه الفترة جهود إصلاح المدرسة الجزائرية والتقدم بخطوات إيجابية نحو رسم معالم هذه المدرسة لتتوج سنة 1976 بظهور أمرية 1976 والتي أضافت الكثير للإصلاح التربوي بالجزائر.

المحاضرة الرابعة : الإصلاح التربوي بالجزائر.

يعتبر الإصلاح عموما عملية طبيعية تستهدف اجراء تعديل او تحسين او تغيير نحو الأفضل والاصوب عموما ونجد ان كلمة الصلاح في عمومها تعني الصواب والاستقامة ومنه نقول عمل صالح ورجل صالح ورأي صالح وهكذا ...

نشير هنا الى ان عملية الاصلاح التربوي هي عملية طبيعية وقد تكون ضرورية احياننا وقد عرفتها معظم نظم التعليم في العالم سواء للدول المتقدمة والمتخلفة او النامية.

وبالرجوع الى التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الإصلاح التربوي يمكن ان نقف على بعض التعريفات أهمها:

اما بالرجوع الى بعض التعريفات الاكاديمية لمفهوم الإصلاح فنجد ان عالم الاجتماع أحمد الخشاب مثلا بعرفه بأنه:

" تغيير يكون إما جزئيا أو جذريا لمجال من مجالات الحياة سواء كانت في المجال الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديني، والإصلاح الثقافي يتم في وقت أطول على عكس الإصلاح السياسي، فالإصلاح يعني تغيير العلاقات الاجتماعية أو تصحيح أو إصلاح المفاهيم التي فسدت عند الشعب. **أحمد الخشاب، ،1971ص13).**

كما يعرفه "حسن البيلاوي "الإصلاح التربوي بأنه "ذلك التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي وهو تلك التعديلات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغييرات في المحتوى، والفرص التعليمية والبنية الاجتماعية في نظام التعليم القومي في بلد ما.**(حسن حسين البيلاوي، ،1988، ص 09)**.

كما يعرف كذلك بأنه:

النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه من خلال اجراء الدراسات التقويمية ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤية المستقبلية للنظام التربوي وفي هذا المجال تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من اهم الأمور التي توضع في الاعتبار. **(أحمد حسن اللقاني واخرون ، 2003 ص 32)**.

وكتعريف اجرائي يمكن القول ان الإصلاح التربوي:

يتمثل في تلك الجهود المنظمة والمقصودة الموجهة نحو المنظومة التربوية او أحد مكوناتها والتي تستهدف التحسين او التعديل او التغيير او التحديث استجابة لجملة من العوامل قد تكون داخلية او خارجية او داخلية وخارجية.

وبالرجوع الى النظام التربوي الجزائري نجد ان قد عرف في الجزائر المستقلة عدة محطات إصلاحية، هذه المحطات التي كانت استجابة لظروف طبعت المراحل المختلفة

التي مر بها المجتمع الجزائري من جهة وكذلك استجابة لمختلف التغيرات الحاصلة في العالم.

وسنحاول في هذا المقام أن نتطرق إلى مختلف المراحل الإصلاحية التي مر بها نظام التربية والتعليم بالجزائر مع إظهار مميزات واهم ما طبع كل مرحلة من خطوات عملية.

مراحل الإصلاح التربوي بالجزائر:

عرفت منظومة التربية والتعليم في الجزائر بعد الاستقلال عدة محطات إصلاحية سعى من خلالها القائمون عليها الى الوصول بهذه المنظومة الى تحقيق الأهداف المرسومة وقد مرت عمليات الإصلاح بعدة مراحل يمكن تفصيلها كالاتي:

المرحلة الأولى 1962-1970:

اشرنا سالفا الى ان الجزائر ورثت عشية الاستقلال اوضاعا صعبة على كافة الاصعدة الاقتصادية سياسية ثقافية التعليمية كذلك الا انه ورغم ذلك بمجرد حصول الجزائر على استقلالها سارعت مباشرة في ترميم منظومة التربية والتعليم بها ساعية من وراء ذلك الى رسم سياسة تعليمية جزائرية وبناء مدرسة جزائرية حرة.

ويمكن في هذا الاطار ان نشير الى المرحلة الاولى باعتبارها من اصعب المراحل في اصلاح منظومة التربية والتعليم بالجزائر وكذلك من اهمها نعم لان الحكومة الجزائرية آنذاك قد تحملت مسؤوليتها الكاملة في ظل اوضاع صعبة على كافة الأصعدة.

وتمتد المرحلة الاولى في الفترة التي الزمنية الواقعة بين الفترة الزمنية 1962 و 1973 ولعل اهم ما تجدر الاشارة الية في بداية هذه المرحلة هو ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر جوان من سنة 1962 وافق على ميثاق طرابلس هذا الميثاق الذي نص على ان الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية وثورية وعلمية وان دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة اولى في اعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارية.

وباعتبار الجزائر تفتقر الى العدد الكافي من الكفاءات العلمية اللازمة لتسيير قاطرة قطاع التربية والتعليم فقط التجأت الى الدول الشقيقة الصديقة لطلب مساعدتها في هذا الشان وعليه استجابت بعض الدول العربية كمصر التي اعلنت عن استعدادها لارسال 300 خريج ازهري كذلك استدعت الحكومة الجزائرية معظم الطلبة الذين كانت جبهة التحرير قد اوفدتهم للدراسة في الخارج كما استجابت كذلك بعض المنظمات الدولية كمنظمة اليونيسكو التي اقرت مشروعا للمساعدة في هذا الشان .

ونشير الى ان عدد الاطفال في سنة مدارس والذين تتراوح اعمارهم بين 6 و 12 سنة خلال الموسم الاول في الجزائر المستقلة وهو الموسم 1962 1963 كان مرتفعا مقارنة بالمواسم التي قبله ويعود ذلك الى رغبة الجزائريين في تعليم ابنائهم وفي القضاء على الامية والجهل وهو ما جعل مسؤولية المدرسة انذاك كبيرة ومسؤولية الحكومة اكبر نظرا لما يقتضية توفير ما تتطلبه عملية التمدرس في ظل اوضاع صعبة على كافة الاصعدة

خاصة اذا اشرنا الى نقص الكفاءات اللازمة والنقص في الهياكل التعليمية وكذا مشكلة المنهاج التربوي الذي كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي اضافة الى اوضاع الشعب الجزائري الصعبة على الاقتصادية والثقافية وغيرها.

ولعل اهم ما يمكن تسجيله خلال هذه المرحلة انه و رغم صعوبة المأمورية خلال هذه الفترة ورغم ان الظروف القاهرة على جميع المستويات إلا ان الحكومة الجزائرية آنذاك لم تقف مكتوفة الأيدي بل على العكس من ذلك فقد رفعت التحدي عاليا فقد نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم بتاريخ 15 سبتمبر 1962 حيث تولت بعث أول بدايات عملية الإصلاح بالجزائر آنذاك من خلال إعادة النظر في لغة التدريس وكذا مضاعفة الساعات المخصصة لتعليم اللغة العربية.

تم خلال هذه الفترة كذلك تنصيب اللجنة العليا للتعليم في الموسم 1963-1964 حيث تكفلت هذه اللجنة بإلغاء النظام التعليمي الذي ورث عن الاستعمار ليحل محله نظام تعليمي جزائري يتوافق مع الجزائر الحرة المستقلة. **(عدنان مهدي،2018،،ص 31).**

إضافة إلى ذلك أدرجت خلال هذه الفترة نقاط جد مهمة خصت منظومة التعليم الجزائرية كمجانية التعليم من خلال تحمل الدولة الجزائرية لكافة مصاريفه على عاتقها

إلزامية التعليم وإجباريته على كل طفل بلغ سن سنوات

تعريب التعليم وفق مراحل واضحة ونشير الى ان المراحل التعليمية خلال هذه الفترة كانت مقسمة كالآتي:

-مرحلة الابتدائي وتدوم ستة سنوات

- مرحلة الثانوي والتي تضم بدورها طورين هما: طور التعليم الثانوي الطويل إذ يكون من السنة السادسة حتى السنة الثالثة يتوج في نهاية الدراسة بشهادة تعلم الطور الأول.

- طور التعليم من السنة أولى حتى النهائي ويتوج في نهايته بإجراء شهادة البكالوريا.

المرحلة الثانية : 1970-1980

اتسمت هذه المرحلة بازدواجية التعليم باللغتين العربية والفرنسية وذلك بسبب عدم وجود العدد الكافي من الإطارات التعليمية القادرة على التدريس بالعربية ولأجل حل هذا الإشكال استعانت الجزائر ببعض الدول العربية الصديقة والشقيقة لمد يد العون في هذا المجال.

شهدت المرحلة هذه كذلك تفعيل الأعمال المكملة للنشاط المدرسي وذلك لغرض توفير مختلف المستندات والوثائق التعليمية اللازمة كالكتاب المدرسي مثلا.

شهدت هذه المرحلة كذلك تنوع الشعب التعليمية التي تجرى بها شهادة البكالوريا كالرياضيات والعلوم والآداب.

شهدت هذه المرحلة كذلك افتتاح المعاهد الإسلامية وكذا ظهور المخططين الرباعيين 1969-1973 للأول وكذا 1974-1977 بالنسبة للمخطط الثاني.

ان هذه المرحلة شهدت مخططين رباعيين هما المخطط الرباعي الاول من 1969-1973 و المخطط الرباعي الثاني من 1974-1977 فبالنسبة للأول كان تطورا كميا مع محدودية النوعي و قد أدى تطبيق سياساته الى الغاء دور المعلمين و تعويضه بالمعهد التكنولوجي للتربية أما الثاني فقد ربط التعليم و اصلاحه بالتخطيط من أجل اعطاء الأولوية للنوعية التي يجب ان تشمل المناهج وطرق التدريس.

(عدنان مهدي ، 2018، 33).

نشير كذلك الى انه وخلال هذه الفترة صدرت أمرية 1976 والتي حملت في طياتها كثير من المعالم الأساسية لمواصلة إصلاح منظومة التربية والتعليم بالجزائر.

اما بخصوص عملية 16 من ابريل من سنة 1976 فيمكن القول انها تعتبر المحطة الاولى التي ساعدت الى بناء ورسم معالم سياسة تربوية واضحة في الجزائر المستقلة وتعود اهمية هذه الامرية الى جملة من العوامل نذكرها كالاتي :

اولا : كونها المحطة الاصلاحية الاولى في الجزائر المستقلة.

ثانيا : كونها المحطة الاصلاحية الاولى التي رسمت معالم مدرسة جزائرية حرة وفقا لمبادئ الديمقراطية ووفق ما يتماشى مع ثقافة المجتمع الجزائري وخصوصيته اذا

وانطلاقا من هذا جاءت عملية 16 من ابريل من سنة 1976 تحت قيادة الرئيس هواري بومدين خلال تلك الفترة وهي التي تحمل تطلعات وامال الشعب الجزائري في بناء منظومة تربوية تحقق الاهداف العامة للمجتمع الجزائري الحر والمستقل.

و بطبيعة الحال ركزت هذه الامرية على الجملة من المبادئ والمنطلقات الاساسية كتركيزها على المبدا الاشتراكي كتوجه اقتصادي اجتماعي تبنته الجزائر خلال تلك الفترة اضافة الى مبدا العروبة باعتبار الجزائر وتنتمي الى العالم العربي ومبدا الاسلام كذلك من خلال التركيز على الاسلام كدين للدولة وللمجتمع الجزائري.

المرحلة الثالثة 1981-1990:

شهدت هذه المرحلة انتشار التعليم الأساسي بالجزائر وذلك بموجب الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976.

هدفت المدرسة الجزائرية في هذه المرحلة إلى الانفتاح عن العالم الخارجي مع التمسك بخصوصياتها.

شهدت المرحلة هذه كذلك تولي المؤسسات الجامعية بالجزائر مسؤولية تكوين المعلمين والأساتذة وتكوينهم.

أعيدت كذلك هنا هيكلة النظام التربوي من خلال الشكل الآتي:

- التعليم التحضيري

- التعليم الأساسي
- التعليم الثانوي
- التعليم العالي. **(عدنان مهدي ، 2018، 35).**

المدرسة الأساسية كنموذج اولي للمدرسة الجزائرية :

تعتبر المدرسة الاساسية اللبنة الاولى للإصلاح التربوي بالجزائر فقد تبنت الدولة الجزائرية آنذاك التعليم الاساسي والذي تميزوا بخصائصه وركائزه الاساسية وبطبيعة الحال كان تطبيق التعليم الاساسي والشروع في تنفيذه بعد تبني امرية 16 ابريل 1976 التي وضعت المعالم الرئيسية لهذه المدرسة.

عناصر واختيارات المدرسة الأساسية:

اخذت المدرسة الاساسية بعين الاعتبار جملة من المعالم التي ترتكز عليها ويمكن تفصيلها فيما يلي: ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص لجميع التلاميذ الاطفال الذين لهم حق في الدراسة من سن السادسة وحتى سن 16 سنة وبصفة اجبارية اضافة الى منحهم مجانية التعليم في جميع مستوياته وفي جميع المؤسسات التعليمية.

2-جزأرة التعليم من ناحية المضمون والبرامج والمناهج والكتب والوسائل التربوية والتأطير.

3-التعريب الكامل للتعليم

4- تفتحه على المحيط القريب والبعيد عن طريق دراسة الوسط وتعلم اللغات الاجنبية

5-الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا.

6- رابط التربية بالحياة وبالثورة الجزائرية كذلك.

7-اعتبار التربية بمعناها الواسع لتشترك في مسؤوليتها الشاملة المتكاملة المؤسسات المدرسية والاسرة والمنظمات الاجتماعية والهيئات الوطنية على اختلاف مهامها ونشاطاتها. **(الطاهر زرهوني ،1994، ص122).**

اما فيما يخص اهم المواد التي ركزت عليها المدرسة الاساسية او التعليم الاساسي فنجده في مرحله الابتدائي مثلا ركز على تعليم اللغة العربية وقد اخذت النصيب الاكبر من الحجم الساعي حيث نجد مثلا انه في السنة الاولى ابتدائي والثانية ابتدائي خصص لها 14 ساعة من مجموع 27 ساعة اضافة الى اللغة العربية تم التركيز على مادة التربية الرياضية وكذلك التربية الاسلامية والخلقية والتربية الاجتماعية ودراسة الوسط الطبيعي والموسيقى والاشغال اليدوية والرسم ثم التربية البدنية والتركيز الكبير على مادتي اللغة العربية والتربية الرياضية نعم ولعل ما يفسر ذلك هو العمل على في ماده اللغة العربية العمل على بعث الهوية الجزائرية وتمكين التلميذ من فهم لغته و قراءتها.

تمكين التلميذ من لغته العربية كتابة ونطقا وفهما وقواعده اما الاهتمام بالتربية الرياضية والتي خصص لها ست ساعات اسبوعيا من الحجم الكلي الذي كان 27 ساعة فقد يعود ذلك الى اهمية تعلم الحساب وما يتعلق به وما يترتب عنه من فهم للعلوم الاخرى كالفيزياء والكيمياء وغيرها اضافة الى اهمية الحساب في مختلف مجالات الحياة ان الاهتمام والتركيز على التربية الاجتماعية بما تحويه من مواد كالتربية المدنية مثلا والتاريخ وغيرها يعود كما اسلفنا سابقا الى توجه الدولة نحو بناء الهوية الوطنية الجزائرية وخلق نموذج تلميذ ينتمي الى العالمين العربي والاسلامي معتزا بعروبته وباسلامه.

خصائص وغايات المدرسة الاساسية في الجزائر:

سعت منظومة التربية والتعليم بالجزائر وانطلاقا من أمرية 16 ابريل 1976 الى تبني التعليم الاساسي وقد سعت المدرسة الاساسية الجزائرية الى الاهتمام بجميع شرائح الاطفال الجزائريين الذين بلغوا سن التمدرس وذلك لضمان الحد الادنى من المعارف والمهارات والتقنيات اللازمة وكذلك لتزويدهم بالقيم الاصيلة والاتجاهات الايجابية والعمل على انماء الانتماء الوطني والديني والروحي والقوم بهؤلاء التلاميذ بدون تمييز لا على اساس المناطق او على اساس الجنس او على اساسي العرق بل سعت المدرسة الجزائرية الى ضمان حق التعليم و التمدرس لكل طفل جزائري بلغ سن 06 سنوات .

ان هذا الامر اضفى شمولية وتكاملا وانسجاما في عملية بناء وتكوين المواطن الصالح الذي بإمكانه المساهمة في بناء المجتمع في مختلف ميادينه والانخراط مباشرة في الحياة العملية والمهنية ومختلف المناشط التي تتطلبها الحياة الاجتماعية.

وبالعودة الى ظروف تبني منظومة التربية والتعليم الجزائرية للتعليم الاساسي نجد انها تبنته في إطار الاصلاحات التربوية وكذلك كمحطة اساسية لبناء مدرسة جزائرية حرة ومستقلة وكذلك للتخلص من الارث الاستعمار الفرنسي في ما يخص الجانب التعليمي وتتمثل خصائص وغايات المدرسة الاساسية في الجزائر فيما يلي:

- ضمان تسع سنوات من التمدرس لكل شرائح الاطفال الجزائريين وبدون استثناء حيث تشمل هذه المرحلة مرحلة التعليم الابتدائي ست سنوات ومرحلة التعليم المتوسط ثلاث سنوات.
- ضمان قدر متساوي من المعلومات والمعارف والمهارات والتقنيات القاعدة لكل طفل ان مثل هذه العناصر هي التي تعمل على بناء وتكوين ال
- مواطن الجزائري الصالح.
- العمل على توحيد لغة التعليم في جميع المراحل التعليمية وهي اللغة العربية اساسا مع التفتح على اللغات الاجنبية ويأتي هذا الخيار لترسيخ الهوية العربية والاسلامية للمجتمع الجزائري.

-بناء مناهج التعليم ومحتوياته على اساس القيم العربية الاسلامية والاخلاقية والاشتراكية حيث كما هو معلوم ان المستعمر الفرنسي سعى الى القضاء على الهوية الجزائرية وذلك من خلال سعيه الى القضاء على اللغة العربية وعلى الاسلام وعلى مبدا المبادئ الثقافة العربية والاسلامية الجزائرية فجاءت هذا العنصر كمحاولة هو اساسية طبعا لبناء مواطن عربي مسلم يتبنى منظومة الاخلاق الضرورية .

- التفتح على مختلف العلوم فهي ذات ابعاد تاريخية سياسية اخلاقية دينية وعلمية تكنولوجية.
- تشجيع الطفل الجزائري المتمدرس على العمل اليدوي وتكوينه على الممارسة التكنولوجية والفلاحية المبسطة بمعنى التفتح على الحياة العملية واعداده للحياة .
- التفتح على البحث التربوي وتشجيعه وذلك بوضع الاجهزة المكلفة بذلك.
- ربط البحث التربوي بالتوجيه المدرسي والمهني وانشاء ودعم الاجهزة المكلفة بذلك.
- اعتماد مؤسسات تربوية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي.
- اعتماد مجالس تراعي التسيير العقلاني ومنها مجالس التربية والتسيير.
- رعاية الطفل من الناحية الاجتماعية بضمان جملة من الخدمات الاجتماعية كالإطعام المدرسي وكذا الصحة المدرسية الى اخره.

- العمل على بعث حياة مدرسية اجتماعية نشيطة ومعنى ذلك ان تصبح المدرسة بيئة للنشاط والفعالية يشارك الجميع في العملية التعليمية بيئة محفزة وبانية لشخصية سليمة.

- تبني ميثاق للتربية وقد ظهر سنة 1974 وهو الذي ينص على تبني مبدا وحده التكوين وشموليته.

- ربط النظام التربوي الوطني بالمخطط الشامل للتنمية الاشتراكية.

- اشراك الاسرة في عمل المؤسسة التربوية باعتبارها طرفا في الجماعة التربوية و أحد الاعضاء الفاعلة فيها وقد وجب على الاسرة في هذا الاطار التواصل والمساهمة في اعداد الاجيال للمجتمع الاشتراكي بإذكاء الروح الوطنية والمشاركة وقيم التعاون والجماعة والفعالية.

-مراعاة نفسية الطفل خلال وضع البرامج الدراسية ورعاية طفولته وتطورها نحو الكمال شيئا فشيئا كل ذلك في إطار الحياة الاجتماعية وقيم الاشتراكية والعروبة والإسلام.

-تحديد الغايات والاهداف بدقة ونجد ان اهم الغايات التربوية قد تمثلت في القدرة على التعرف والقدرة على التصرف والقدرة على التكيف وتبسيط المعرفة من ناحية اخرى اما الغايات التهذيبية فقد تمثلت وشملت الجوانب الفكرية والبدنية والجمالية والاخلاقية والعاطفية. **(بوترعة إبراهيم، 2014 ص ص،361-362).**

بخصوص منطلقات النظام التربوي الجزائري وفق اصلاحات أمرية سادس عشر ابريل 1976 فقد نجد انه تم اعتبار التربية مصلحة عليا من مصالح الأمة وجب تكاثف الجهود لتحقيقها ورعايتها والعناية بما يخدمها.

المرحلة الرابعة 1990-2003

تميزت هذه المرحلة بمواصلة المدرسة الجزائرية للعمل بنظام التعليم الأساسي بمقوماته المرسومة سالفا و في جل المراحل التعليمية الا انه وفي مطلع الالفية الثالثة قررت الدولة الجزائرية القيام بإصلاح تربوي والانتقال الى تبني المقاربة بالكفاءات كآلية تعليمية وتربوية جديدة في المدرسة الجزائرية .

وعليه ولأجل ذلك وبناء على مرسوم رئاسي تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بتاريخ 09 ماي 2000 هذه اللجنة التي تكفلت بإجراء إصلاحات على منظومة التعليم الجزائرية شملت جوانب عدة منها وقد تم الشروع في تطبيق هذا الإصلاح بداية من الموسم الدراسي 2003-2004 ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

- تبني المقاربة بالكفاءات والتخلي عن المقاربة بالاهداف .
- أصبحت مدة التعليم الابتدائي 5 سنوات عوضا عن 6 سنوات.
- مددت مرحلة التعليم المتوسط إلى 4 سنوات عوضا عن 3 سنوات.

-إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي ثم نقلت الى السنة الثالثة ابتدائي بداية من سنة 2007.

- التكفل بالبعد الامازيغي وإدراجه ضمن برنامج التعليم.

- تبني نظام L M D في التعليم العالي.

- تبني نظام التقويم المستمر في كل المواد التعليمية.

- تبني الترميز العالمي للمصطلحات العلمية.

المحاضرة الخامسة: المجلس الاعلى للتربية.

اسس المجلس الاعلى للتربية بالجزائر كهيئة وطنية تعنى بشؤون قطاع التربية والتعليم وما يتعلق به بموجب مرسوم رئاسي يحمل الرقم 96 101 مؤرخ في الحادي عشر مارس من سنة 1996.

وقد اسس هذا المجلس بناء على الدستور وباقتراح من رئيس الجمهورية وخاصة في المادتين 74- 6 و 116 وفي الفقرة الاولى منه اذ نجد انه بمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 15 من غشت سنة 1990 والمتعلق بمجلس المحاسبة وكذلك بمقتضى الامر رقم 95- 20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة.

و نجد ان هذه القرارات وفي المادة الاولى تنص على انه: ينشأ لدى رئيس الجمهورية مجلس اعلى للتربية يخضع لأحكام هذا المرسوم ويكون مقر هذا المجلس في مدينة الجزائر ونجد ان المادة الثانية مثلا من القانون المنظم للمجلس تنص على انه يتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك باستقلال مادي. **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، 1996،ص ،4).**

بالنسبة للفصل الاول في الوثيقة الخاصة بهذا المجلس فقد حدد هذا الفصل المهام والصلاحيات فنجد مثلا في المادة رقم ثلاثة تقول ان المجلس هو جهاز وطني للتشاور والتنسيق والدراسات والتقويم في مجال التربية والتكوين ونلاحظ من خلال قراءة في هذه

المادة نجد انها حددت المهام الكبرى المسؤوليات الاساسية للمجلس فهو اولا يعنى بمسألة التشاور فيما يتعلق بالعملية التربوية والتكوينية وكذلك عملية التنسيق بين مختلف الاجهزة ومختلف في الاليات والقطاعات المعنية بشؤون التربية والتعليم .

كما يعنى المجلس بإجراء الدراسات التي من شانها تطوير وتعديل وتحسين منظومة التربية والتعليم اضافة الى عملية التقويم والتي تتمثل في مراجعة مختلف النقاط والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف وطبعا يعتبر التقويم عملية ضرورية في كل جزئية من جزئيات المنظومة التربوية مهام المجلس.

نجد ان المادة الخامسة من الفصل الاول حددت اختصاصات المجلس في جملة من العناصر نذكر منها : **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 1996 ،ص 4)**.

– يشارك في اعداد السياسة الوطنية للتربية والتكوين وفي تقويمها قصد المساهمة في ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية وتحسين مردودها وانسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– من صلاحيات المجلس كذلك انه يدرس ويبدي رأيه في جملة المسائل المتعلقة بالتربية والتكوين على كافة المستويات وفي شتى جوانبها اذ للمجلس الحق في اعطاء رأيه في مختلف الانشغالات والمسائل التي تعنى بشؤون التربية والتعليم.

نجد كذلك انه من صلاحيات المجلس ضمان ديمومة واستمرارية التشاور بين الاعضاء داخله .

-من صلاحية المجلس انه يساهم في اعداد قواعد آداب المهنة مهنة التربية والتعليم واخلاقياتها.

- من مهام المجلس انه يقترح العناصر الاساسية الاستراتيجية لتنمية شاملة ومنسجمة ومتجانسة لمنظومة التربية والتكوين تبعا للمقاييس العلمية والتربوية المعمول بها عالميا وقيم الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وخاصة قيم ثورة نوفمبر 1954.

وتركيزا منها على قيم ومبادئ ثورة التحرير المظفرة نجد ان المجلس من صلاحيته ومن مهامه انه يعمل على تلقين قيم ثورة نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة في نفوس الشباب ترسيخا وتأصيلا لمكونات الشخصية الوطنية وجذورها من خلال تدريس التاريخ الوطني والثقافة الوطنية.

اذ نجد هنا ان المجلس ركز على البعد الوطني للمجتمع الجزائري ويسعى في إطار المهام المنوطة به الى ترسيخ قيم ثورة نوفمبر وما تحمله من قيم وطنية وتاريخية قيم حب الوطن والتضحية في سبيله وقيم الاعتزاز بهذا الوطن وبمكوناته الأساسية.

-من مهام المجلس انه يدرس ويبدي رايه في مختلف مشاريع الاصلاح التي تقدمها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين فللمجلس صلاحية تقديم رأيه ومناقشة هذه المشاريع.

–من مهام المجلس دراسة مخططات العمل القطاعية للوزارات المكلفة بالتربية والتكوين اضافة الى التحقق من انسجامها الشامل داخليا وخارجيا فلمجلس صلاحية دراسة هذه المخططات المقدمة والتحقق من توافقها سواء على مستوى الداخلي او على المستوى الخارجي.

– نجد المجلس كذلك انه من مهام المجلس كذلك قيامه وبانتظام في تنفيذ السياسة الوطنية في التربية والتكوين كذلك ينجز كل اشغال البحث والدراسات والتحقيقات التي تفيده في اعماله او يقوم بتكليف من ينجزها الامر الذي يعكس سعي الدولة الجزائرية الى تطوير قطاع التربية والتكوين من خلال اجراء البحوث والدراسات الضرورية.

– يدلي المجلس بأراء تقنية وتوصيات في كل المسائل التي تتعلق بميدان اختصاصه كما يتابع تطورات الاتجاهات الكبرى على الصعيد الدولي في ميدان التربية والتكوين وهنا لغرض الاستفادة من تجارب الناجحة والخطط التربوية على الصعيد العالمي.

– يمكن للمجلس ان ينظم تظاهرات علمية ويقوم بنشر منشورات اعلامية عن مختلف الانشطة التي يقوم بها كما يمكنه كذلك ان يقيم علاقات تعاون وتبادل وتشاور مع الاجهزة الاجنبية الممثلة والمنظمات الدولية التي يمكنه الاستفادة منها طبعا هذه العلاقات تتناول المسائل تدخل في ميدان اختصاصاته بمعنى في ميدان التربية والتكوين.

تشكيل وتنظيم المجلس الاعلى للتربية :

تنص المادة التاسعة على ان المجلس يتكون من الاجهزة التالية: الجمعية.

1- الرئيس

2- المكتب

3- اللجان الدائمة

4- كما يزود المجلس كذلك بأمانة ادارية وتقنية. **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، 1996 ص 5).**

5- وسنحاول ان نفصل في هذه المكونات ، ففيما يتعلق بالجمعية العامة نجد ان المادة 10 قد حددت ان الجمعية العامة تتشكل من 25 عضوا يتم تعيينهم من طرف مؤسسات واجهزة في الدولة ويقسم عدد هؤلاء المكونين للجمعية العامة كالاتي:

- ممثلين عن الوزير المكلف بالتربية الوطنية
- ممثلين اثنين عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي
- ممثلين اثنين عن الوزير مكلف بالتكوين المهني.
- ممثل عن وزير الدفاع الوطني.
- ممثل عن وزير الصناعة.
- ممثل عن وزير الطاقة .

- ممثل عن الوزير المكلف بالمجاهدين.
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتجهيز.
- ممثل عن الوزير المكلف بالسكن.
- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل عن وزير الصناعة التقليدية.
- ممثل عن وزير الشباب والرياضة.
- ممثل عن وزير الثقافة.
- ممثل عن وزير الشؤون الدينية.
- ممثل عن وزير الصحة .
- ممثل عن وزير التشغيل.
- ممثل عن وزير التخطيط.
- ممثل عن الوزير المكلف بالوظيف العمومي.
- ممثل عن المجلس الاعلى الاسلامي .
- ممثل عن المحافظة السامية للأمازيغية.
- ممثل عن الاكاديمية الوطنية للغة العربية. **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 1996 ،ص 6).**

لعل ما نلاحظه في تشكيلة هذا المجلس انه ضم جل الممثلين عن غالبية القطاعات الاجتماعية وهو ما يعكس اهتمام الدولة من خلال هذا المجلس بكافة القطاعات وكذلك اشراك كل هذه القطاعات في الاعداد والمشاورة والتخطيط لعملية التربية والتكوين الوطنية وكذلك التنسيق بين مختلف القطاعات الاجتماعية على الصعيد الوطني رغبة في رسم خطة تربوية متكاملة دون اهمال او اغفال لاي قطاع.

ويبدو الامر طبيعي ذلك ان قطاع التربية والتعليم هو قطاع وطني يمس كافة مجالات وقطاعات المجتمع في شتى مجالاتها سواء كان اقتصاديا او ثقافيا او سياسيا او دينيا او مهنيا فكلها هذه القطاعات تعمل في اطار من التناسق والتكامل سعيا منها لتحقيق الاهداف العامة لمنظومة التربية والتكوين بالجزائر.

نجد كذلك وفي اطار هيكلة وتكوين المجلس الاعلى للتربية وفي ان الجمعية العامة تنص على انه يتم انتخاب 72 عضوا يمثلون المربين والمكونين على المستوى الوطني ويمكن تقسيم هؤلاء كالاتي:

- 30 ممثلا عن المربين والمكونين من التعليم الاساسي والثانوي.

-25 عضوا ممثلا عن الاساتذة والباحثين الجامعيين.

-15 ممثلا عن الممثل المكونين والمؤطرين من التكوين المهني.

–ممثلين اثنين عن المكونين المكلفين بالطفولة والشباب المسعفين المنتمين الى قطاعي الحماية الاجتماعية والشباب.

– 30 عضوا يمثلون التنظيمات النقابية وجمعيات اولياء التلاميذ وطلبة التعليم العالي.

– 06 ممثلين عن جمعيات اولياء التلاميذ والمتدربين.

06– ممثلين عن النقابات المعتمدة والتمثيلية في قطاع التربية الوطنية.

– 06 ممثلين عن النقابات المعتمدة والتمثيلية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

06 ممثلين عن النقابات المعتمدة والتمثيلية في قطاع التكوين المهني.

06 ممثلين عن طلبة التعليم العالي.

–30 شخصية من عالم التربية والعلوم والثقافة والاقتصاد يعينهم رئيس الجمهورية.

نلاحظ هنا في هذه التشكيلة كذلك الثرية اشراك كافة الاطراف المعنية بقطاع التربية والتعليم كأساتذة التعليم المتوسط والثانوي و الأساتذة الجامعيين الممثلين عن قطاع التعليم العالي وعن التكوين المهني وعن طلبة التعليم العالي كذلك وعن مختلف النقابات التي تم اعتمادها في صيغة تعكس سعي الدولة الى اشراك كل من له علاقة بعملية التربية والتكوين في سيرورة هذا المجلس وفي اداء مهامه.

المادة 14 تنص على ان اعضاء المجلس يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

اللجان المكونة للمجلس:

نجد ان المادة 25 من الوثيقة وثيقة المجلس الاعلى للتربية تنص على ان المجلس يضم خمسة لجان دائمة :

- اللجنة الأولى: هي لجنة التعليم ونجد انها حددت مهامها في انها تتكفل بتصور الاختيارات الاساسية والتوجيهات العامة في ميدان التعليم.
- اللجنة الثانية: لجنة التكوين وقد حددت مهامها في التكفل بتحديد استراتيجية منسجمة وعقلانية لتكوين المكونين والمؤطرين وكذا سياسة تأهيل وتكييف مهني.
- اللجنة الثالثة: لجنة البحث والدراسات الاستطلاعية وتتكفل بتحديد عناصر استراتيجية منظومة التربية والتكوين وذلك بكل الوسائل.
- اللجنة الرابعة: لجنة المتابعة والتقويم: وتتكفل بتقويم ظروف تطبيق السياسة الوطنية للتربية والتكوين.
- اللجنة الخامسة: لجنة العلاقات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتتكفل بالسهر على تحقيق أهداف سياسية وملائمة التكوين مع التشغيل**(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 1996 ،ص 8).**

وفي إطار استقلالية المجلس نجد في المادة 41 أن الدولة تضع تحت تصرف المجلس الوسائل البشرية والمادية والمالية الضرورية لعمله ولاجل ذلك يزود المجلس بميزانية يكون رئيسه هو الأمر بصرفها.

المحاضرة السادسة: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

سعت منظومة التربية والتعليم بالجزائر في مطلع الالفية الثالثة الى اجراء اصلاحات جذرية على منظومة التربية والتعليم الوطنية ولأجل ذلك من اجل القيام بهذه المهمة تم تشكيل وتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فما هي هذه اللجنة وكيف تمت هيكلتها وما هي اهم اللجان المكونة لها ومهامها وما هي اهم الادوار الموكلة لهذه اللجنة؟

بداية تم تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي الذي يحمل الرقم 101 2000 والمؤرخ في الخامس سفر عام 1412 هجري الموافق لـ 09 ماي من سنة 2000 بناء على منشور رئاسي يحمل الرقم 101- 2000 ومؤرخ في 05 صفر عام 1412 هجري.

اما هن مهمة اللجنة واعضاءها فنجد ان القانون رقم101-2000 قد حددها بـ :

" تكليف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد اعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة اصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم ". **(رابح خدوسي ، 2015، ص15).**

بالنسبة لقائمة اعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فقد ضمت 158 عضوا تم اختيارهم وترأس هذه اللجنة في البداية عبد الرحمن حاج صالح وكان نائبه بن علي بن زاغو ونشير الى ان ابتداء من شهر سبتمبر 2000 أصبح بن علي بن زاغو هو الرئيس لهذه اللجنة. ضمت اللجنة الكثير من الأعضاء من بينهم:

خليدة تومي طاهر حجار ابراهيم حراوبية وحسن رمعون ومحمد زايش وعاشور سغواني وسعدية سعدون وخليفة صحراوي وعلي الصديقي وخولاء طالب ابراهيمي وغيرهم ، اما في الدورة الثانية لهذه اللجنة والتي كانت في 31 ماي و01 جوان 2000 فقد تم فيها انشاء اللجان الرئيسية لهذه اللجنة وطريقة الاقتراح وتم فيها المصادقة على النظام الداخلي الذي يعني يمكن الاغلبية من حقهم في اتخاذ القرارات وهو مبدأ ديمقراطي.

تم تشكيل اللجان الفرعية لهذه اللجنة والتي هي خمسة لجان وتعيين انتقائي بالاقتراح لمنظميها الرؤساء والمقررون بمعنى ان الانتماء الى اي لجنة كان يتم بحرية وبدمقراطية وسنحاول التفصيل في هذه اللجان:

- لجنة الاصلاح البيداغوجي وقد ضمت 143 عضوا.
- الجنة نظام تكوين المكونين وقد ضمت 18 عضوا.
- لجنة تجديد وتنظيم المنظومة التربوية وقد ضمت 27 عضوا.
- لجنة الوسائل المادية للإصلاح وقد ضمت في البداية 07 أعضاء.

-لجنة جامعة الغد والبحث العلمي وقد ضمت 15 عضوا. **(رابح خدوسي ،2015 ،ص29).**

تم في هذا الاجتماع اختيار الاعضاء الحاضرين لانتسابهم وانتمائهم لكل لجنة بكل حرية ويشير رابح خدوسي في كتابة الى ان الاختيار في اكثريته توجه نحو اللجنة رقم واحد والتي هي لجنة الاصلاح البيداغوجي.

كانت اول مهمة عملية للجنة الاصلاح البيداغوجي هي دراسة الوضع الراهن للمنظومة التربوية في المجال البيداغوجي وبطبيعة الحال في سبيل اعداد هذه المهمة تم تقسيم اللجنة الى افواج عمل لتشخيص وضعية منظومة التربية والتعليم بالجزائر وقد باشر كل فوج من هذه الافواج عمله مباشرة في إطار اللجنة التي تواجد بها.

قدمت هذه اللجنة بعد تنصيبها وبعد تسعة أشهر من التشخيص والتحليل والتركيب قدم تقريرها الى السيد رئيس الجمهورية وذلك للخروج بملف اصلاحي حول مختلف المقترحات التي تمت مناقشتها خلال هذه الفترة .

وبعد اصدار هذا التقرير تقرير الاصلاح اجتمع مجلس الوزراء واتخذ جملة من التوصيات والاجراءات لتنفيذ هذا الاصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية حيث طبق فعلا ابتداء من الموسم الدراسي 2003 2004 وتحت رعاية السيد رئيس الجمهورية ووزراء ومسؤولية التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني.

ويشير سيد ابو بكر بن بوزيد وزير التربية السابقة في كتابه الصادر سنة 2009 الى ان هناك خمس محاور كبرى ركزت عليها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ويشير الى ان الاصلاح التربوي الذي عرفته منظومة التربية والتعليم سنة 2003 ولد في ظروف عصيبة تمثل في التحول الذي عرفه العالم عموما وتوجه العالم العربي والاسلامي نحو الحرية اما عن اهم الانجازات التي حققتها هذه اللجنة فيشير السيد ابو بكر بن مزيد الى الانجازات التالية :

أولا: السياسة الجديدة التي تعمل لأجل دعم الاستثمار في العقل وذلك في إطار تكوين وايجاد مؤسسات وهياكل تسموا بالموارد البشرية التي ستوكل اليها مهمة رفع تحديات الالفية الثالثة وذلك من خلال الاعتماد على قطاع التربية الوطنية وكذلك التعليم وقطاع كذلك التكوين المهني وباعتبار جودة الفعل التربوي التعليمي هي الشرط الاساسي في التنمية والنهضة والتطلع لمستقبل أفضل.

ثانيا : يتمثل الانجاز الثاني حسب السيد الوزير السابق في جملة الجهود التي ترمي الى تحقيق النوعية التربوية وكذلك تحقيق الفعالية عبر تحسين التعلمات ودعم الكفاءات في المناهج وذلك من خلال الرفع من مستوى الاطارات وكذا الخدمات التربوية والعمل على عصرنة المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية.

اما الانجاز الثالث فيتمثل في توجه الارادة السياسية للبلاد نحو عصر النط المنظومة التربوية ويكون هذا الاجراء من خلال تجديد المحتويات التربوية والمضامين وطرائق

التدريس لغرض خلق وعي ولحاق بالتقدم العلمي ذلك ان الالفية الثالثة تتميز بظهور طفرة رقمية وتكنولوجية وأصبح لزاما على النظم التربوية في مختلف دول العالم مجاراتها.

(ابراهيم بوترعة 2014، ص385-386).

المحاضرة السابعة: المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية.

مع مطلع الالفية الثالثة واستجابة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية تبنت منظومة التربية والتعليم بالجزائر مقاربة تعليمية جديدة هادفة من وراء ذلك الى احداث اصلاح تربوي يتماشى وخصائص مطلع الالفية الثالثة.

ظهر هذا التيار البيداغوجي والمسمى المقاربة بالكفاءات و تطور في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن العشرين و بداية سبعينيّاته وقد تأثر في ظهوره بتيارين هما : competency based teacher education وكذا تيار minimum competency .

ظهر التيار الأول كنتيجة لشعور أفراد المجتمع الأمريكي بنقص الكفاءات لدى المدرسين وهو ما أدى إلى ضعف النظام المدرسي على اعتبار ان هؤلاء المدرسين لم يعد باستطاعتهم تلبية متطلبات متطبات المجتمع التكنولوجي الجديد .

أما بخصوص التيار الثاني فنجد انه ظهر كنتيجة للإضطراب الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية والناجم عن تناقص مردود تلاميذ المرحلة الثانوية و الذي ظهر جليا خلال الاختبارات التي كان يجريها التلاميذ لقبولهم في مختلف الكليات و مراكز التكوين.

كما يعود تأسيس تيار المقاربة بالكفاءات إلى جهود جملة من المفكرين من أهمهم :

Stephen surderland و Audie cohen إضافة إلى soeurjoel Read

. jeancahen Edgard

وقد مرت المناهج التربوية بالمدرسة الجزائرية بعدة مراحل اذ تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص و السمات هادفة في ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات المرسومة خلال تلك الفترة.

وقد كانت البداية مع مناهج المضامين التي تركز على المحتوى أو المضمون المعرفي لتنتقل المدرسة الجزائرية بعدها بمناهج الأهداف هذه الأخيرة التي جعلت من الأهداف المرتكز الأساسي لها اذ نجد أن المنهج يسعى الى تحقيق أهداف معينة مخططة مسبقا.

توجهت الجزائر في بداية القرن الحالي نحو تبني المقاربة بالكفاءات في مناهجها التعليمية ، هذه الأخيرة التي تركز على جملة قواعد لعمل الكفاءة كما تعتمد على الوضعيات التعلمية المختلفة في سبيل سير العملية التعليمية.

وتعتبر المقاربة بالكفاءات عملية اصلاحية لتحديث المناهج التعليمية وتفعيلها مع المستجدات الوطنية والعالمية وهي تعمل على الربط المباشر للمعارف التعليمية مع الممارسات الاجتماعية وذلك من خلال وضعيات معقدة ومشكلات ومشاريع دراسية كما نجد أن هذه المقاربة تسعى لتقديم المساعدة الى التلاميذ الأكثر عوزا في الوقت

الراهن ومساعدتهم على التعلم والنجاح. **(المركز الوطني للوثائق التربوية ،2000،ص ص،1،2).**

وخلال طرحه لهذه المقاربة يقول محمد الدريج : لا يشكل مدخل الكفاءات في التعليم منظورا مستقلا عن منظور التدريس بالأهداف أنه مجرد حركة تصحيحية داخل هذه البيداغوجيا ، يعمل لتجاوز الانتقادات على تصحيح ما أصابها من انحراف جعلها تنغلق في النزعة الإجرائية السلوكية وإلى رد فعل شرطي بعدم الخصوصية و التمييز و يستبعد التفكير الإبتكاري .**(محمد الدريج،2007 ،ص،47).**

تعريف المقاربة:

يمكن القول انها تصور وبناء مشروع عمل قابل للإنجاز على ضوء خطة أو استراتيجية تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال و المردود المناسب من طريقة ووسائل و مكان و زمان و خصائص المتعلم و الوسط و النظريات البيداغوجية .**(فريد حاجي ،2005، ص،11)** .

- تعريف الكفاءة :

*** لغة :** ورد في قاموس لسان العرب المحيط ان: الكفء هو النظير و المساوي ، أما كلمة الكفاءة فهي مصدر مشتق من فعل كفي يكفي إذ قام بالأمر و كفى الرجل كفاءة فهو كاف و معناه اضطلع. **(ابن منظور، 1961)**

*** اصطلاحا:**

يعرفها فرانسواز رينال و الآن رونييه بأنها مجموعة من السلوكات الممكنة الوجدانية المعرفية ، و النفس الحركية التي تسمح لفرد ما من الممارسة الناجعة لنشاط معين . **محمد بوعلاق،الجزائر،2014، ص :24).**

كما يعرفها: فيليب بيرونو: الكفاءة هي قدرة الشخص على تفعيل موارد معرفية مختلفة لمواجهة نوع محدد من الوضعيات . **(عبد الرحمان التومي، ملوك محمد، 2003، ص: 73 ، 74).**

يعرفها بييرجيلي : هي نظام من المعارف المفاهيمية (الذهنية) والمهارية (العملية) التي تنتظم في خطاطات إجرائية تمكن في إطار من الوضعيات من التعرف على المهمة الانفعالية وحلها نشاط و فعالية. **(محمد الدريج، 2000، ص: 28).**

ونجد ان المقاربة بالكفاءات هي بيداغوجيا وظيفة تعمل على التحكم في مجريات الحياة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات و تعقيد في الظواهر الاجتماعية و من ثم فهي اختيار منهجي يمكن المتعلم من النجاح في هذه الحياة على صورتها و ذلك بالسعي

إلى تثمين المعارف المدرسية و جعلها صالحة للاستعمال في مختلف مواقف الحياة. (**فريد حاجي ،2005، ص .11).**

وكتعريف اجرائي يمكن القول ان : المقاربة بالكفاءات هي مقاربة تعليمية تسعى الى اكساب التلميذ جملة من القدرات والمهارات الحقيقية التي تمكنه من الإنجاز خلال مختلف الوضعبات الحياتية التي يجد نفسه امامها .

المقاربة بالكفاءات في المناهج الجزائرية:

تسعى المجتمعات الانسانية على اختلافها الى تحقيق التقدم والتطور الاجتماعيين معتمدة في ذلك عل النظام التربوي كمحرك أساسي لتحقيق هذه الرغبة .

وقد حاولت الجزائر شأنها شأن الدول الأخرى تبني مشروع المقاربة بالكفاءات في منظومتها التعليمية رغبة منها في الخروج من إشكالات الإصلاحات الجزئية السابقة و كذا التعديلات الظرفية إضافة إلى مواكبة مستجدات الألفية الثالثة و التي تميزت بالتطور الهائل في المعرفة و التقدم التكنولوجي و العلمي وهو ما فرض على الأنظمة التعليمية على اختلافها الاستجابة لهذا التطور ومسايرته و على هذا الأساس قامت الجزائر بتبني بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات و تطبيقها في النظام التعليمي الجزائري ابتداء من الموسم الدراسي 2004/2003 و قد أوكلت مهمة تخطيط وتنفيذ ذلك إلى لجنة الإصلاح التربوي التي تولت تلك المسؤولية .

لجأت منظومة التربية والتعليم بالجزائر الى تبني المقاربة بالكفاءات لعدة اعتبارات يمكن ان نذكر منها :

- ضرورة النظر إلى الحياة من منظور عملي.
- العمل على التخفيف من محتويات المواد الدراسية.
- تفعيل المحتويات التعليمية من خلال إدراج المعارف القابلة للتوظيف في المدرسة في الحياة بمختلف مواقفها .
- العمل على جعل المتعلمين يتعلمون بأنفسهم عن طريق حسن التوجيه إلى اكتشاف المادة التعليمية.
- العمل إلى تحويل المعارف النظرية إلى معرفة نفعية براغماتية.(**وزارة التربية الوطنية،مناهج السنة أولى ابتدائي،2003).**

كما نجد ان المدرسة الجزائرية كذلك ومن خلال تبني هذه المقاربة تسعى الى تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل الأمر الذي يتيح للتلميذ تحقيق التعلم مدى الحياة والمساهمة الفعلية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إضافة الى التكيف مع مختلف المتغيرات.**(النشرة الرسمية للتربية الوطنية ،القانون التوجيهي للتربية الوطنية ،جانفي، 2008،ص،62).**

الخلفية الفكرية لبيداغوجيا الكفاءات:

المقاربة البنائية و المقاربة الكفاءات:

إن تبني التدريس في إطار المقاربة بالكفاءة و باعتماد التصور البنائي لعملية التعلم ينطلق من خلال نشاط التلاميذ حيث يكون هو المنطلق الأساسي في توليد المعارف و بناء التعلمات و يكون ذلك من خلال قيام المعلم بتقديم التوجيهات اللازمة للمتعلم قبل بداية فعل التعلم من خلال شرح الأهداف المسطرة و تحديد ما هو مطلوب من التلميذ أن يقوم به ، إضافة إلى ذلك ووفقا لهذا الإطار البنائي ينبغي توجيه جهد التلميذ و تمكينه من تملك تقنية البحث عن أدوات المعرفة و كيفية استخدامها بدل تزويده بالمعارف فحسب.

كما يعتمد هذا المنحنى و يركز على اختيار الوضعيات التعليمية و المشاريع ذات الارتباط الوثيق بالواقع إضافة إلى وضع المتعلم أمام صورة مشكلة بغرض إعداده للحياة.

(وزارة التربية الوطنية ، مناهج السنة الأولى ابتدائي ،2003).

الفرق بين بيداغوجيا الأهداف ببيداغوجيا الكفاءات:

الجدول الاتي يبين تصور المقاربين لعنصر الفعل التعليمي التعلمي بجميع أبعادها:

بيداغوجيا الأهداف	بيداغوجيا الكفاءات
- نجدها تنطلق من هدف محدد. - انطلاقتها تكون من هدف عام يتم تجزئته إلى أهداف خاصة و إجرائية. - نجدها تركز على تنمية السلوك. - نجدها تركز على جهد المعلم و المتعلم. - المدرس هو المالك الفعلي للمعرفة يتدخل باستمرار. - يرافق التقويم العملية من البداية. - المتعلم يستجيب للمثيرات المحيطة بالموقف التعليمي . - له حوافز تتحكم فيها تدعيمات المحيط الخارجي. - تمتاز بخاصية التجزئ.	- لا تنفي ضرورة تحديد الأهداف. - انطلاقتها تكون من أهداف عامة تسمى كفاءات: مثل كفاءة الفهم ، كفاءة التحليل ، كفاءة التركيب . - نجدها تركز على جهد المتعلم. - تعد المدرس وسيطا بين المعرفة و المتعلم . - يسهل عملية التعلم الذاتي. - يهتم التقويم بالسيرورة التعليمية من البداية إلى النهاية. - يساهم المتعلم في عملية بناء المعرفة أو الكفاءة . - يكون المتعلم ايجابيا و فعالا.

	- للمتعلم حوافز مرتبطة بتصوره للمهمة و بقدراته الذاتية و تحقيق الأهداف حسب ما يبذله من جهد - تمتاز بخاصية الشمول و الاندماج الكلي.

(بوعلاق محمد ، 2014، ص 53).

الأسس التي تقوم عليها المقاربة بالكفاءات:

تقوم المقاربة بالكفاءات على جملة من الأسس يمكن تفصيلها كالاتي:

1- الأساس النفسي:

يقر الكثير من الباحثين أن المقاربة بالكفاءات تأسست على النظرية البنائية المعرفية و التي تعود بداياتها الأولى إلى جون بياجي (1890 – 1980) تلك النظرية التي ترى أن الفعل الذي يقوم به التعلم تحكمه عدة محددات لعل من أبرزها معارفه القبلية أي بنائه المعرفي والذي يساعده على التعامل مع الموقف التعليمي الذي على ضوئه يحدث التعلم و تكتسب المعارف.

ترى البنائية أن المعرفة لا يتم نقلها شفاهيا بل يجب أن تبنى و يعاد بناؤها من الفعل الذي يقوم به الفرد المتعلم كما نشير الى ان هذه النظرية تنطلق من مجموعة من الفرضيات لعل أهمها :

- تسليمها ان الذات ليست سلبية في التفاعل مع المحيط فهي تخضع ما تتلقاه لعمليات فهم و تأويل وإدراك و تعديل بياناتها للتلاؤم مع ما يحيط بها . **(بوعلاق محمد 2014 ، ص: 32).**
- تؤكد ان كل متعلم جديد يعتمد على بنيات فرضية متشكلة من بنيات و محتويات و مفاهيم مكتسبة سابقا .

وليس بعيد عن الطرح السالف يرى جيروم برونز وليف فكوتسكي أنه ولغرض حدوث تعلم حقيقي يجب على المتعلم أن يساهم بنفسه في حدوث التعلم ، ذلك أن المتعلم لا يتلقي المعارف فحسب بل يؤولها. **(فتحي مصطفى الزيات،1996،ص:37)** .

وعليه يمكن القول في هذا الإطار أن المقاربة بالكفاءات يعتمد أساسها السيكولوجي على ضرورة اشتراك المتعلم في بناء المعرفة و توليدها فذلك أكثر أثرا للتعليم كما تنتقد عملية إبعاد التلميذ و حشو ذهنه آليا بمجموعة المعارف و الخبرات المستهدفة.

2- الأساس الاقتصادي :

ان التطور التكنولوجي الذي ميز الحياة المعاصرة ادى إلى ظهور حاجات جديدة لدى الإنسان كما أدى كذلك الى انتشار ثقافة المنافسة في الأوساط المهنية إلى ظهور سلوكيات استهلاكية جديدة وهو الأمر الذي استلزم على المناهج ان تسعى مسايرة هذه المتغيرات الجديدة و ملائمتها ، ومن هنا ظهرت مقاربة الكفاءات في البلدان المصنعة هادفة إلى تغيير سلوك المتعلمين و المكونين و إلى تغيير أساليب تسيير مؤسسات التكوين حتى تمكن الأفراد من اكتساب معارف عملية و قدرات تمكنهم من جعل المتعلمين قادرين على الاستخدام الأمثل للمعارف و على تعبئتها و كذا استخدامها في أوساط العمل و ذلك بغرض إدماجهم بشكل مناسب في الأوساط المهنية ، وعليه يمكن القول أن أسمى أهداف المقاربة بالكفاءات في هذا السياق تسعى إلى إعداد الفرد للقيام بوظيفة (أو أكثر) ليصبح فردا منتجا و قادرا على كسب العيش عن طريق مهنة مناسبة.**(بوعلاق محمد 2014 ، ص: 33).**

3-الأساس الفلسفي والتربوي:

تتميز المقاربة بالكفاءات بانها تقوم على أساس تصور فلسفي تربوي اساسه جعل التلميذ في صلب اهتمامات فلسفة التربية الحديثة وذلك لغرض بناء شخصيته إضافة الى تمكينه من ان يكون شخصا قادرا على التعلم مدى الحياة.

تقوم فلسفة المقاربة بالكفاءات على مبدأ " تعلم كيف تتعلم " كما أنها تهدف إلى منح الفرد فرصته للإكتساب الفعلي و العملي للمهارات و القدرات و الكفاءات التي تؤهله للاندماج في الحياة العملية و كذا تمكينه من مواصلة تعليمه وإظهار تميزه كلما استوفى الشروط و الكفاءات المطلوبة إضافة إلى ذلك تتميز المقاربة بالكفاءات بأنها مقاربة تربط بين شخصية الفرد و نجاحها في التوافق مع المحيط الذي توجد في إطاره هذه الشخصية في كل مرحلة تعليمية و ذلك من خلال اكتسابها كفاءات ضرورية لهذا النجاح. **(بوعلاق محمد 2014 ، ص: 32)** .

مميزات بيداغوجيا الكفاءات :

ان بيداغوجيا الكفاءات هي مقاربة عملية تنطلق من مجهود ونشاط المتعلم وجعله أساسا لحدوث عملية التعلم وهي تتميز بجملة من الخصائص اهمها:

- انها تنظر إلى الحياة من منظور عملي.
- انها تربط التعليم بالواقع و بالحياة.
- اعتمادها على مبدأ التعليم و التكوين.
- انها تعمل على تحويل المعرفة النظرية إلى معرفة نفعية.
- تركيزها على جهد المتعلم اذ تعتبره المنطلق و الأساس لإنشاء المعرفة .
- تعتبر هذه المقاربة المعلم وسيطا لمعرفة و التعلم، كما ترى أن وظيفته الأساسية هي التسنيد و التوجيه .

- تتميز بخاصية الشمول و الاندماج الكلي.

تميزت الألفية الثالثة بالتغير السريع والتطور الكبير على كافة الأصعدة و المجالات الاجتماعية و الفنية و الثقافية و التربوية كما يلاحظ ان المجتمعات الإنسانية وعلى اختلاف توجهاتها أصبحت تهدف إلى تطوير أنظمتها التربوية في ظل المعايير العالمية الجديدة كالعولمة و الجودة في الأداء والنوعية وعليه ووفقا لهذا الطرح فمن إذ من الصعب تصور الواقع التربوي المعاصر أو خطط التنمية التربوية و نماذج الإصلاح بعيدا عن هذه المعايير العالمية التي يستوجبها واقع اليوم.

واليوم تواصل المنظومة التربوية بالجزائر مسيرتها التعليمة وفقا للمقاربة بالكفاءات وما عرفته من تغيرات تتوافق وإجراءاتها التطبيقية فيما يتعلق بالمنظومة التعليمية.

مع الإشارة الى إقامة عدة ورشات لتقييم جوانب هذه المقاربة التعليمة و اقتراح بعض الإجراءات مهمة لاستكمال مسيرة عملية الاصلاح التربوي بالجزائر.

وبودنا ان نشير كذلك الى ظهور ما يطلق عليه بمناهج الجيل الثاني وذلك سنة 2017 استجابة لمواصلة سيرورة الإصلاح بمنظومة التربية والتعليم بالجزائر.

خلاصة:

سعت الجزائر ومنذ استقلالها الى تطوير منظومتها التربوية والتعليمية ولتحقيق ذلك قامت بعدة محطات إصلاحية سعى من خلالها القائمون على الشأن التعليمي بالجزائر الى إصلاح المدرسة الجزائرية كما جاءت هذه الإصلاحات كذلك استجابة لمختلف التغيرات الحاصلة سواء على الصعيد المحلي او الإقليمي بل وحتى العالمي.

ونشير الى ان الهدف لأسمى لمنظومة التربية والتعليم هو الإعداد المتكامل للفرد وتمكينه من التكيف السليم مع بيئته الاجتماعية ومع ما يحدث فيها وكذلك مع مختلف التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي خاصة مع الفترة الحالية التي زادت فيها مستويات التواصل بين الشعوب على اختلافها والتي أصبح العالم فيها عبارة عن قرية صغيرة.

المحاضرة الثامنة: إصلاحات التعليم العالي بالجزائر.

تعتبر مرحلة التعليم العالي من أهم المراحل التعليمية والمحورية في هرم النظام التربوي ويعود ذلك لما تحمله هذه المرحلة من غايات اجتماعية من جهة إضافة إلى كونها المرحلة التي يتم من خلالها تأهيل المتعلمين وإعدادهم لخوض معترك التنمية الاجتماعية والإسهام في خدمة المجتمع.

كغيرها في مختلف دول العالم سعت الجامعة الجزائرية إلى أن تحتل مكانتها في المجتمع متحملة بذلك أهم التحديات المفروضة عليها.

بطبيعة الحال عرفت الجامعة الجزائرية كغيرها من المؤسسات التعليمية تطورا ملحوظا عبر سيرورتها الزمنية هادفة بذلك إلى أن تتبوأ مكانتها على الساحتين الوطنية والعالمية.

المبادئ الرئيسية لسياسة التعليم العالي في الجزائر:

قامت سياسة التعليم العالي في الجزائر على اربعة مبادئ اساسية تشكل الاهداف الرئيسية للجامعة الجزائرية في بدايتها ويمكن تفصيل هذه المبادئ كالاتي:

أولا-مبدا التعريب:

ويقصد به التخلي عن اللغة الفرنسية وعن مناهج التعليم الفرنسية في الجامعة الجزائرية واستبدالها باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في التدريس اضافة الى وضع مناهج تعليمية جزائرية وقد بدات الجامعة الجزائرية في هذا المبدا منذ سنوات الاولى من الاستقلال فقد

شهدت في هذا المجال تعريب الادب شعبة الادب العربي والتاريخ والفلسفة وهكذا الى ان تم تعريب كل العلوم الانسانية ثم بدات كذلك في تعريب العلوم الاجتماعية وبعد التخصصات الاخرى كالرياضيات.(**سليمة حفيظي ،2005، ص60**).

بمعنى ان مبدا التعريب كان بالتدرج بدء بالعلوم الانسانية والاجتماعية واللغة العربية وادابها ثم الانتقال الى بعض المواد الاخرى نشير كذلك الى ان بعض الشعب والتخصصات لا زالت تدرس الى يومنا هذا باللغة غير العربية ولعل ذلك الامر يرتبط بعوامل اخرى لا يمكن تفصيلها في هذا المجال .

كما نشير كذلك الى انه وابتداء من السنوات الاولى للاستقلال شرعت الجامعة الجزائرية في عملية التعريب على مستوى الاساتذة بمعنى الاعتماد على كفاءات جزائرية وعربية للتدريس في الجامعة الجزائرية.

المبدا الثاني: ديمقراطية التعليم :

تتجلى ديمقراطية التعليم في تمكين كل طالب جزائري حصل على شهادة البكالوريا من الدخول الى الجامعة والدراسة في احد تخصصاتها ونتيجة لذلك فقد فسح المجال لجميع تلاميذ الجزائر من مختلف الجهات والمناطق الذين تمكنوا من الحصول على شهادة البكالوريا من الدراسة في احدى المركزي الجامعية او الجامعات مع الاشارة الى انه غداة الاستقلال كان يعني عدد الجامعات قليلا وذلك لظروف واضحة نتيجة لما خلفتة سياسة الاستعمار الفرنسي الا ان الدولة حملت على عاتقها توسيع شبكة المؤسسات الجامعية

شيئا فشيئا حتى وصلت اليوم والحمد لله الى ما هي عليه احد اصبح لكل ولاية جامعة او مركز جامعي بل ان كثير من بل ان الكثير من الولايات تحوي على اكثر من مركز جامعي .

المبدا الثالث: مبدأ الجزأرة :

ولعل أذا المبدا يعني في معناها الاساسي جعل جل المكونات العملية التعليمية من مناهج ومدرسين واداريين ولغة جزائرية بمعنى جزاة كل ما يتعلق بالمنظومة التعليمية رغبة في التخلص من العنصر الاجنبي من جهة ورغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من اليد العاملة اللازمة .

المبدا الرابع- التوجه العلمي والتكنولوجي:

فقد توجهت منظومة التعليم الجامعي انذاك نحو التكنولوجيا والاخذ بها كاساس لتطوير البلاد مع اعطاء الاهمية كذلك للجانب العلمي والصناعي رغبة منها رغبة منها في اللحاق بركب الدولي الصناعية التي حققت وجودها وتقدمها بفضل عمليتي الصناعة والتكنولوجيا وعليه ادرجت الشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية مع اعطائها الاهمية لتلبية احتياجات سوق العمل وما تحتاجه فلسفة الدولة الجزائرية ذات التوجه التكنولوجي والصناعي خلال تلك الفترة .

تطور الجامعة الجزائرية:

ان اطلاق تسمية جامعة جزائرية بالمعنى الذي تحمله هذه الكلمة لم يكن الا بعد الاستقلال بعد حصول الجزائر على حريتها واستقلالها لكن مكانيا اسست في الجزائر والمؤسسة الجامعية في سنة 1909 اي خلال فترة التواجد الاستعماري مع ان الجذور الاولى لهذه الجامعة التي اسست سنة 1909 تعود الى سنة 1877 حيث انشا المستعمر انذاك جامعة لتدريس ابناء المعمرين والفرنسيين والاوروبيين المتواجدين هنا بالجزائر مع السماح لبعض الجزائريين من الدراسة فيها يشار كذلك الى ان اول طالب تخرج من الجامعة الجزائرية كانت سنة 1920 وقد تخرج كمحامي من معهد الحقوق يشار الى ان فرص التعليم في هذه الجامعة الاولى لم تكن على قدر من المساواة اذ نجد ان كل ثلاث طلبة اوروبيين يقابلهم نسبيا طالب جزائري واحد وفي تخصصي الحقوق والاداب . **(سليمة حفيظي ،2005،ص 63).**

اما في تخصص العلوم والطب والصيدلة كتخصصات علمية فنجد ان النسبة ايضا غير متساوية حيث كانت نسبة 7 طلبة اوروبيين يقابلهم نسبته الطالب واحد جزائري مع الاشارة الى ان هذه الجامعة كما اسلفنا كانت فرنسية في مناهجها وفي الهيئات العلمية والبيداغوجية التي تسيرها وهذا الامر كان ينطبق على جل المدارس حتى ما قبل الجامعات خلال تلك الفترة بحكم الهيمنة الاستعمارية على التعليم الجزائري والاهداف الاستعمارية الكبرى التي تسعى الى طمس هوية الشعب الجزائري واستبدالها بهوية فرنسية

مراحل تطور الجامعة الجزائرية:

مرت الجامعة الجزائرية خلال سيرورتها بعده مراحل يمكن تمييزها كالاتي:

المرحلة الأولى: منذ الاستقلال حتى سنة 1970:

تأثرت الجامعة يومها بالوضع العام في البلد وما خلفته فترة الاستعمار الفرنسي بالجزائر كالنقص الكبير في الكفاءات الجزائرية اللازمة وكذا نقص هياكل استقبال الطلبة الأمر الذي دفع بالدولة يومها إلى الاستعانة ببعض المؤسسات الأخرى لهذا الغرض.

وتعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل في منظومة التعليم الجامعي بالجزائر ويعود ذلك لتاثر الجامعة وقتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية بالوطن حيث ان الجزائر ورثت وضعا صعبا على كافة الاصعدة الا ان ذلك لم يمنع الحكومة الجزائرية منذ بداية الاستقلال من رفع تحدي والسعي الى بناء منظومة جامعية رغم الظروف السالفة الذكر.

ولعل اهم الخطوات التي ميزت هذه المرحلة الاولى من اصلاحات التعليم الجامعي بالجزائر سعي الدولة الى انشاء مؤسسات جامعية جهوية في البداية وفتح معاهد تكوين الاساتذة والمعلمين لتلبية الاحتياجات التي يتطلبها قطاع التعليم سواء كم من او نوعا اضافة الى ذلك عملت الجزائر على اعداد وتكوين اطارات وطنية جزائرية لتحل محل الاطارات الاجنبية التي كانت تدرس هنا بالجزائر ظهر خلال هذه الفترة كذلك المخطط الثلاثي الاول من سنة 1967 الى غاية 1970 .

ونجد بان اهم الاهداف التي سطرت في هذا المخطط تتعلق طبعا بمنظومة التعليم الجامعي واصلاحها :

- التزايد السريع في عدد الطلبة الي يتناسب مع احتياجات الوطن في جل الميادين.–

–السعي الى تكوين عدد كبير من الاطارات الجزائرية باقل تكلفة وهذا استجابة للاحتياجات الكبرى لسوق التعليم الجامعي من جهة وكذلك استجابة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد من جهة ثانية.

–تم التركيز خلال هذا المخطط كذلك على تكوين الاطارات الجزائرية التي هناك حاجة ماسة اليها في سوق الاقتصاد الوطني طبعا هذا الهدف منطقي كون قطاع الاقتصاد الوطني والنهوض به يتطلب كفاءات مكونة ومدربة ومؤهلة من خلال المؤسسة الجامعية.

– العمل على اصلاح محتوى البرامج الجامعية وكذا طرق التعليم الفرنسية فللتعليم الجامعي مناهج وطرائق تعليم ومحتوى فرنسي الامر الذي جعل الهدف يكون التخلص من هذا الموروث واستبداله بموروث وطني .

– رفع شعار ديمقراطية التعليم والسماح لكل ابناء الجزائر وبدون استثناء من حقهم في الدراسة الجامعية بعد حصولهم على شهادة البكالوريا.

– تشجيع البحث العلمي والابداعي.

(Necib radjem, , 1986, P58)

.

نشير الى انه وفي نهاية هذه الفترة وبالضبط في سنة 1970 عملت الدولة الجزائرية على انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي اول مرة تنشئ فيها الجزائر وزارة تعنى بشؤون التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وقد استهدفت من وراء ذلك عملية اصلاح شاملة للتعليم العالي سواء في برامجه واهدافه وطرائقه واسلوب تكوين الاطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي. **(مراد سبرطعي، 2007 ،ص، 39).**

في هذا الاطار كذلك ركز الرئيس الجزائري انذاك السيد هواري بومدين في خطابه بقوله:

*ان بلادنا في حاجة الى تغيير جذري للتعليم وبثورة حقيقية علينا ان نقوم بها عاجلا ذاك انها اصبحت ضرورة ملحة. **(جميلة بن زاف 2006،ص22).**

نشير كذلك لان خلال هذه الفترة تزايد عدد الطلبة الجزائريين في اشارة تعكس توجه ابناء الجزائريين نحو التعلم عكس الفترة الماضية للاستعمار التي حرم فيها من حقهم في التعليم كذلك وفي هذه السنة عملت الدولة الجزائرية على تأسيس بعض الهيئات العلمية ذات العلاقة المباشرة منظومة التعليم الجامعي مثل:

مجلس البحث العلمي الذي انشئ في سنة 1963.

ثم انشات في سنة 1968 منظمة التعاون العلمي في اشارة الى سعي الجزائر الى سماح لمنظومة التعليم الجامعي بالجزائر في الانطلاق نحو الافضل .

المرحلة الثانية تمتد هذه المرحلة من سنة 1971 الى غاية 1980:

تزامنت هذه المرحلة مع المخطط الرباعي الأول حيث وصلت منظومة التعليم الجامعي خلال هذه الفترة رحلتها نحو الاصلاح ونحو تطوير الجامعة الجزائرية ونشير الى ان هذة المرحلة عرفت بعض النقاط اهمها :

– برزت هنا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

–تقسيم الكليات الى معاهد تحوي الشعب المتجانسة إضافة إلى تقسيم المراحل الجامعية وفق: ليسانس ماجستير– دكتوراه.

تم خلال هذه المرحلة كذلك إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي وكذلك ارتفاع أعداد الطلبة الجامعيين مقارنة بالمرحلة السابقة.

– العمل على تدعيم ديمقراطية التعليم الجامعي

–العمل على تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد

–ربط التعليم مع احتياجات التنمية

–تفتح الجامعة امام مختلف شرائح المجتمع في اشارة الى استمرارية وترسيخ مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي اذ وصلت الجزائر الحفاظ على هذا المبدا والتركيز عليه

عرفت هذه الفترة كذلك جزأرة قطاعات وهياكل منظومة التعليم الجامعي سواء في الاطارات او في المناهج.

المرحلة الثالثة 1980الى غاية 2003

استمرت هذه المرحلة الاصلاحات الجامعية والعمل على تطوير الجامعة الجزائرية والسعي بها نحو الافضل و قد تميزت هذه المرحلة بجملة من السمات أهمها :

-عرفت الجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة عدة تغييرات وتعديلات كزيادة فتح شعب جديدة مثلا.

- ظهور مشروع الخريطة الجامعية سنة 1983 إضافة الى سعي الجامعة نحو تحقيق بعض الأهداف أهمها :

- الموازنة بين التكوين الجامعي والشغل
- رفع كفاءة القطاع
- العمل على تطوير البحث العلمي
- عرفت المرحلة كذلك تحسين فعالية التعليم العالي سواء على البنية التحتية او على مستوى الطاقة البشرية .
- ظهور هيكل التكوين العالي للتدرج طويل المدى وكذا هيكل التكوين العالي للتدرج قصير المدى.

-ظهور تخصصات علمية على مستوى الفرع العلمي الواحد .

كما تميزت كذلك باستمرار تزايد عدد الطلبة الجامعيين .

-توسع في انشاء توزيع مؤسسات تعليم الجامعي على المستوى الوطني .

- تبني الخريطة الجامعية التي تسعى الى ربط تلك العلاقة بين سوق التكوين والشغل اضافة الى تنسيق جهود تكوين العالي.(**سليمة حفيظي 2005 صفحة 60**).

ونجد ان مشروع الخريطة الجامعية الذي تبنته الجزائر يهدف الى جملة من الاهداف لعل أهمها:

توسيع شبكة مؤسسات تكوين العالي والعمل على تحقيق الانسجام بين المؤسسات الجامعية المؤسسات الاخرى ذات السلع اضافة الى تحسين مردودية قطاع التعليم العالي والسعي الى تحقيق التوازن الجهوي في توزيع الطلبة الجامعيين مراعاة هنا لمناطق الوطن اضافة الى ذلك دعم التكوين التقني وتوسيع ا

المرحلة الرابعة من 2004- الى غاية يومنا هذا

لعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تبني الجامعة الجزائرية لنظام l m d سنة 2004 وهو نظام تعليمي جامعي قوامه الدراسة وفقا لنموذج ليسانس ، ماستر دكتوراه إذ تكون مدة الدراسة المقررة في مرحلة الليسانس 3 سنوات وفي الماستر سنتين وفي الدكتوراه 3 سنوات

وبطبيعة الحال فقد أملت الظروف الخارجية كالتقدم الكبير في مجالات التكنولوجيا وكذا وسائل الاتصال والتواصل وغيرها والانفجار المعرفي ...إضافة الى العوامل الداخلية أملت هذه الظروف ومجاراة للواقع تبني هذا النموذج التعليمي .

الأهداف التي يسعى نظام lmd إلى تحقيقها :

-اكتساب المعارف المختلفة وتعميقها وتنويعها في مختلف المجالات الأساسية والتي تتلاءم مع المحيط الاجتماعي والمهني .

- تمكين المتعلمين من تنمية روح النقد لديهم مع اكتساب القدرة على التحليل والتركيب .
- تمكين الطالب من ان يكون الفاعل الأساسي خلال المسار التكويني ويكون ذلك بتبني بيداغوجيا نشطة .

نشير كذلك إلى أن هذا النظام يضمن تكوين الطالب في المسارات الأكاديمية والمهنية على حسب التخصص .

المحاضرة التاسعة : التربية والتغير الاجتماعي

يعتبر التغير الاجتماعي سمة طبيعية في المجتمعات الإنسانية على اختلاف توجهاتها المتنوعة وهو – أي التغير الاجتماعي– يتأثر بجملة من العوامل التي تسهم فيه مباشرة تلك العوامل التي تختلف نوعيتها وكذا درجة تأثيرها من مجتمع الى أخر .

وتعتبر التربية من أهم العمليات الاجتماعية التي يتوقف على أساسها تكوين وهيكلة نموذج الإنسان الذي ينشده المجتمع فهي الأداة الفعالة والأساسية التي أوكل إليها المجتمع هذه المهمة .

إن أدوار المدرسة ووظائفها في المجتمع كثيرة ومتعددة فهي وإضافة الى تشكيل نموذج الإنسان الذي ينشده المجتمع تتولى مسؤولية نقل ثقافة المجتمع والحفاظ عليها وكذا الإسهام في تطويره وتحديثه كما أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بعملية التغير الاجتماعي كذلك .

ان الواقع الاجتماعي لكثير من المجتمعات يثبت إلى حد كبير ذلك الإسهام المباشر للنظام التربوي والتعليمي في نهضتها وتقدمها بل ان تقدم المجتمعات وتحقيقها لأي قفزة إيجابية نحو الأمام وفي مختلف القطاعات الاجتماعية مرتبط ارتباطا مباشرا بتطور قطاع التربية والتعليم بها.

سنتناول في هذه المحاضرة والمعنونة بالتربية والتغير الاجتماعي علاقة التربية بعملية التغير الاجتماعي ذلك ان التربية تعتبر من اهم العمليات الاجتماعية التي تسهم اسهاما مباشرا في رسم صورة المجتمع ووضع معالمه الأساسية.

تعريف التربية:

يمكن تعريف التربية بانها عملية اجتماعية تستهدف تنمية مختلفة قوى الفرد الجسمية والعقلية والنفسية والانفعالية.

كما يمكن تعريفها كذلك بأنها عملية تطبيع الاجتماعي للفرد وتحويله من كائن بيولوجي الى كائن اجتماعي.

كما يمكن تعريف التربية كذلك بانها تنمية مختلف قوى الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية حتى يصبح فردا صالحا يسهم في تنمية مجتمعه وتقدمه.

تعريف التغير الاجتماعي :

يمكن تعريفه بانه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه او في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع او في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية او في انماط العلاقات الاجتماعية او في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الافراد والتي تحدد مكانهم وادوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها .**(احمد زكي بدوي ،1978 ص،** 382).

ويعرف عبد الباسط محمد حسن التغير الاجتماعي بقوله:

هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم. **(عبد الباسط حسن،1964ص 49).**

يعتبر هذا التعريف من التعريف الشاملة للتغير الاجتماعي حيث نجد انه ركز على مختلف المناحي والجوانب التي يمكن ان تشملها عملة التغير الاجتماعي.

وفي تعريف التغير الاجتماعي يذهب كلا من جرف ومليز الى ان التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الادوار الاجتماعية التي يقوم بها الافراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي في فترة مدة زمنية معينة.

كما يتفق جينزبيرج مع هذا الطرح اذ يؤكد من وجهة نظره ان التغير الاجتماعي يتمثل في كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي كذلك وعليه فإن الافراد يمارسون ادوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن.**(احمد زايد ،2000 ،ص 18).**

يؤكد هذا التعريف الاخير ان التغير الاجتماعي كذلك يمكن التعبير عنه حتى بالتغير الذي يحدث في سلوكيات الافراد وادوارهم الاجتماعية.

وكتعريف اجرائي يمكن القول ان التغير الاجتماعي هو : كل تحول يحدث في بنية المجتمع او في أحد أنساقه كما يمكن ان يكون التغير الاجتماعي كذلك في بعض العمليات الاجتماعية او في قيم المجتمع ومقوماته.

أشكال التغير الاجتماعي:

أشرنا سالفا الى ان التغير الاجتماعي قد يتخذ منحى إيجابي يسهم في تقدم المجتمع وتطويره كما يمكن ان يتخذ كذلك منحى سلبي يؤثر سلبا على المجتمع، وسنحاول في هذا المقام ان نتطرق الى اهم اشكال التغير الاجتماعي كالاتي:

1-التطور الإجتماعي: و يقصد به تحول المجتمع الى حال افضل من الحال التي كان عليها سابقا.

2- التقدم الإجتماعي: ونقصد به تحقيق المجتمع للريادة وبلوغه الى مستوى جيد من الرقي الاجتماعي

3-تحقيق تنمية إجتماعية: ويقصد بها نقلة تنموية تمس مختلف الجوانب سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي او الثقافي او التربوي ...

عوامل التغير الاجتماعي:

تسهم جملة من العوامل في عملية التغير الاجتماعي وتؤدي اليها ونشير في البداية الى ان التغير الاجتماعي هو عملية طبيعية في المجتمعات ذلك ان السمة الثابتة في الوجود عموما هي التغير فلا شيء ثابت في الكون سواء في شقه المادي او المعنوي لكن ما يهم هنا هو توجيه عملية التغير الاجتماعي نحو السلب او نحو الايجاب ذلك انها تتخذ منحيين مختلفين فهناك تغير اجتماعي ايجابي نحو التطور نحو التقدم نحو الافضل وهناك للأسف تغير اجتماعي نحو التخلف ونحو الأسوأ.

وفي هذه النقطة بالذات نسعى الى التركيز على اهم العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي.

أولا- العوامل التكنولوجية:

ولعل تأثير هذه العوامل يبدو اكثر وضوحا واصدق تجليا في الوقت المعاصر اذ لا يمكن اغفال ما احدثته التكنولوجيا عموما وتكنولوجيات الاتصال خصوصا من تغير اجتماعي في العلاقات الاجتماعية وفي انماط التفاعل الاجتماعي وفي العمليات الاجتماعية وفي مختلف العلاقات الانسانية وفي ظروف المجتمع واحواله فالملاحظ اليوم وبمقارنة بسيطة يجد ان منظومة العلاقات الاجتماعية اليوم قد تغيرت تغيرا كبيرا مقارنة بمنظومة علاقات الامس ومما يؤسف له انها اصبحت تعاني هشاشة مقارنة بالأمس زيادة على ان التفاعل الاجتماعي الحالي اخذ شكلا جديدا يتجسد في التفاعل

الوهمي تفاعل القائم على اساس مواقع التواصل وتكنولوجيات الاتصال وهو ما يجعل منه يختلف عن التفاعل الذين كان سائدا قبل ذلك اضافة الى ذلك ظهرت الكثير من العمليات الاجتماعية وكثير من الظواهر الاجتماعية التي طغت واستفحلت وانتشرت في ظل هذه العوامل التكنولوجية.

فالتغير التكنولوجي كما يشير بوبكر منصور " له اثار واسعة النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من النواحي الاقتصادية ام الاجتماعية ام العمرانية ولقد اسفرت المدنية الصناعية عن قيام تكنولوجيا الية واقتصاد تسويق ومجتمع صناعي، كما أدى الاسلوب الصناعي في الانتاج الى قيام تنظيم اقتصادي يؤثر على جميع اجزاء المجتمع فلم يكن هناك مفر لأي مؤسسة اجتماعية من الخضوع لتأثير التغير التكنولوجي والاقتصادي للمجتمع فالمدرسة والمنزل وغيرها تتأثر جميعا بالإطار المادي الذي تتركه التكنولوجيا الحديثة ".**(بوبكر منصور، 2004 ،ص23)**

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان المجتمع التكنولوجي يختلف اختلافا جذريا عن ذلك المجتمع التقليدي الذي كان سائدا قبل ظهور هذه التكنولوجيات .

يمكن الإشارة كذلك الى ان التغير التكنولوجي له اثار واسعة النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية او الناحية الاجتماعية او الناحية العمرانية فقد ادت المدنية الصناعية الى قيام تكنولوجيا الية واقتصاد تسويقي وكذلك مجتمع صناعي.

كما نجد ان الاسلوب الصناعي الذي طغى في الانتاج ادى الى قيام تنظيم اقتصادي يؤثر على جميع اجزاء المجتمع اذ لم يعد هناك مفر لأي مؤسسة اجتماعية في المجتمع المعاصر من الخضوع لتأثير التغير والتكنولوجي والاقتصادي للمجتمع فالمدرسة والمنزل وغيرها خضعت لهذا التأثير وتداعياته.

ثانيا- العوامل الثقافية:

تعتبر العوامل الثقافية من اهم العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي ويعود ذلك لما تحتله الثقافة من قوة تأثير على افراد المجتمع سواء كانت ثقافة محلية او اجنبية " وليس بالضرورة ان يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وانما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية او مركب ثقافي من مجتمع اخر عن طريق الاتصال او الهجرة او وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي الى حدوث تغير اجتماعي" .**(قيس النوري ، 1990 ص28).**

ولا يمكن بحال من الأحوال اغفال ما تلعبه وسائط التواصل ووسائله اليوم من دور في نشر مختلف الثقافات وهو ما يتجسد من خلال مختلف التغيرات العديدة التي يمكن وبكل بساطة ملاحظتها في مجتمع اليوم.

-العوامل البيئية:

لا يمكن اغفال ما يلعبه العامل الايكولوجي من تأثير مباشر في عملية التغير الاجتماعي وبعود ذلك لما تمارسه هذه العوامل من تأثير على البشر والمجتمعات و لقد أشار الكثير من العلماء والباحثين الى ذلك فقد تحدث عبد الرحمان بن خلدون عن تأثير الأقاليم الجغرافية على طباع البشر وأوضح كيف يمارس نمط البيئة التي يعيش فيها الفرد تأثيرا على طباعه وخصائصه وسماته.

وعلى هذا الأساس فالتطور التربوي والتعليمي مؤشر أساسي للتغير الاجتماعي .

رغم ان عملية التغير الاجتماعي طبيعية إلا أن مواقف أفراد المجتمع نحو تتباين بين متقبل لها ورافض وبين متقبل بشروط اذ تقف جملة من العوامل المتباينة وراء مواقف الناس من عملية التغير الاجتماعي.

و يبرز دور التربية في عملية التغير الاجتماعي من خلال النقاط الآتية:

-اختيار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة والتي كانت سببا في التغير الاجتماعي في النظام القديم ثم العمل على تقييمها.

-تساعد التربية عملية انتشار مختلف الاختراعات العلمية والتكنولوجية الجديدة على أداء دورها .

-تسهم التربية في عملية التبشير بالتغير الاجتماعي وهي بذلك تعد أفراد المجتمع للقيام بأدوارهم في إحداث عملية التغير الاجتماعي.

-تمكن التربية الفرد من التكيف مع مختلف الظروف والاحوال ونجد ان الفرد المتعلم: " يكون اكثر قدرة من غيره على مواجهة صعوبات التغيير الناجمة عن اختلاف البيئة والمناخ او العادات والتقاليد وهنا يصبح لتعليم الافراد رصيد كبير للانتقال من مهنة الى أخرى مما يفتح لهم افاقا جديدة وإمكانيات واسعة لرفع مستوى المهارات والخبرات" **(إبراهيم خضور، 2009 ،ص ص410-411).**

- تسهم التربية في عملية التغير الاجتماعي من خلال تغيير المفاهيم والاتجاهات نحو الآخرين ونجد أن المشكل في بعض الأحيان يكون في بقاء هذه المفاهيم والاتجاهات كما كانت قبل التغيير.

- تعمل المدرسة في إطار عملية التغير الاجتماعي على تمكين الأفراد من فهم ما يجري حولهم خلال عملية التغير الاجتماعي.

- تسهم التربية كذلك في عملية التغير الاجتماعي من خلال إعادة الفحص المستمر للأفكار والآراء والمعتقدات والمؤسسات الاجتماعية إضافة الى إعادة بناء التراث الثقافي في ضوء المتغيرات الجديدة .

- تعمل التربية على تحسين الوضعية الاقتصادية للفرد وفي ذلك يقول محمد لبيب النجيحي: "ان الفرص الضخمة الحديثة للطلاب المقيدين في التعليم لها أسباب كثيرة ومعقدة

اجتماعية واقتصادية ولكن من الواضح الاعتراف المستمر بأن التربية الان اكثر من أي وقت مضى هي الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية "**(النجيحي،1981،ص80)**.

- تسهم التربية في التغير الاجتماعي بتكوين نموذج الفرد الواعي.
- تعمل التربية أثناء عملية التغير الاجتماعي على غربلة وتنقية وتصفية ما يصاحبها مما هو غير ضروري.
- خلال عملية التغير الاجتماعي تعمل التربية كصمام أمان في الحفاظ على أيديولوجية المجتمع وخصوصياته الأساسية.
- تعمل التربية على بناء القيم الإنسانية وكذا اكتساب قيم جديدة تمكين الفرد من التعامل مع التغير القيمي الذي يحدث خاصة في وقتها الراهن عصر التغير السريع وفي أهمية القيم الإنسانية يشير ايدجار فور الى ذلك بقوله : الخطر الأكبر يكمن في ذهاب الخصائص الإنسانية وهي كارثة تصيب المحظوظ والمحروم على حد سواء لان الضرر الذي يلحق الانسان في انسانيته يلحق جميع الناس (فور و هيريرا ،1976، ص21) .

خاتمة:

تناولت هذه المطبوعة العلمية في مقياس التربية والتكوين بالجزائر جملة من المواضيع وفقا للمقرر الدراسي المعتمد وقد جاء الجزء الأول من مواضيع هذا المقياس ليتناول وضعية التربية والتعليم وما ميزها خلال حقب زمنية مختلفة تبدأ من تواجد الاتراك بالجزائر مطلع القرن السادس عشر وتمتد حتى العصر الحالي حيث تمك التركيز خلال تناول هذه المواضيع على خصائص وسمات العملية التربوية والتعليمية بالجزائر مع التطرق الى المؤسسات القائمة بهذا الدور خلال كل فترة ، كما تناولنا كذلك اهم العوائق والمشكلات التي عانتها منظومة التربية والتعليم خلال كل حقبة زمنية من هذه الحقب التي تم التركيز عليها .

اما الشطر الثاني من المقياس فقد تم التطرق فيه الى الإصلاح التربوي بالجزائر من خلال الوقوف على اهم العمليات الإصلاحية بدأ بأمرية 16 من أفريل 1976 والتي تعتبر اللبنة الأولى والاساسية لبناء مدرسة جزائرية حرة وحقة .

تم التطرق كذلك في اطار الإصلاحات التربوية الى المجلس الأعلى للتربية كهيئة تعنى بجملة من المهام خدمة للتربية والتعليم بالجزائر ليتم بعد ذلك تناول موضوع الإصلاحات التربوية في مطلع الالفية الثالثة والتي سعت الى رسم مسار جديد للمدرسة الجزائرية من خلال تبني نظام المقاربة بالكفاءات إضافة الى التطرق الى لجنة الإصلاح التربوي ومهامها وهيكلتها .

تم بعد ذلك تناول موضوع إصلاحات التعليم العالي بالجزائر وذلك بالوقوف على اهم المحطات الإصلاحية التي عرفتها الجامعة الجزائرية .

اما الموضوع الأخير من هذا المقياس فقد تناول موضوع التربية والتغير الاجتماعي من خلال ابراز دور التربية في التغير الاجتماعي وذلك بالتركيز على المؤشرات ذات الصلة بهذه العلاقة وتحليلها.

نأمل ان نكون قد وفقنا في تنوير طلبتنا الافاضل بهذا المحتوى المعرفي ونسأل الله أن يعلمنا دوما وأن ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قائمة المراجع :

- ابن منظور: لسان العرب المحيط، المجلد الخامس، دار لسان العرب ، بيروت 1961.

- أبو العيد دودو الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان 1815-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1986.

- أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول -1830 1500الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، 2011.

- إبراهيم بوترعة: التربية والتعليم بين الامس واليوم، منشورات دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2014.

- إبراهيم خضور، التربية والتغير الاجتماعي، مجلة جامعة دمشق، العدد1+2عام 2009.

- أحمد الخشاب، الإصلاح التربوي والإرشاد الاجتماعي، مصر :مكتبة القاهرة، ،1971.

- أحمد زايد: اعتماد علام التغير الاجتماعي، مكتبة الانجلو مصرية، ط2 ،القاهرة مصر،2000 .

- أحمد حسن اللقاني: واخرون معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج وطرائق التدريس، القاهرة 2003 .

-النجيحي محمد لبيب: دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ط2، دار النهضة بيروت، 1981.

-المركز الوطني للوثائق التربوية ،2000.

-أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت، 1978

-أيفون تيران: المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، دار القصبة للنشر،2007 الجزائر.

- النشرة الرسمية للتربية الوطنية: المديرية الفرعية للتوثيق، عدد خاص، جويلية، 1996

- آسيا بلحسين رحوي: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 7ديسمبر، جامعة ورقلة ، 2011.

- بوبكر منصور: من العائلة الى التعاقدية ، نظرة سيكوسوسيولوجية للتغير الاجتماعي بوادي سوف، مطبعة مزوار ،الوادي الجزائر ،2004 .

- بوعلاق محمد: مقاربات الكفاءات بين النظرية والتطبيق في النظام التعليمي الجزائري المؤسسة لوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2014.

- بوفلجة غياث: الأسس النفسية للتكوين ومناهجه في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ،1985.

- حسن حسين البيلاوي: الإصلاح التربوي في العالم الثالث، القاهرة :عالم الكتاب، ،1988.

- لبنى مهدي، صباح شريفي: الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2017/2016.

-وزارة التربية الوطنية: مناهج السنة أولى ابتدائي،2003.

-يحي بوعزيز: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19 -20 م مجلة الثقافة العدد، 63، 1989.

- محمد ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية تقديم محمد بن عبد الكريم الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

- محمد الدريج: الكفايات في التعليم، منشورات رمسيس، المغرب ،2007 .

- محمد الطاهر زرهوني : وضعية التعليم في الجزائر خلال السنة الأولى من الاستقلال منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، ماي 2005.

- سعيد اسماعيل علي: اصول التربية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان،2007

- عبد الباسط حسن: التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ،1964.

عبد الكريم بوحفص: التكوين الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

- عبد الرحمان التومي، ملوك محمد: المقاربة بالكفاءات، بناء المناهج وتخطيط التعلمات،ط1 ،مطبوعات الهلال ،المغرب، 2003.

- عدنان مهدي: التعليم في الجزائر اصول وتحدياتّ ، المثقف للنشر والتوزيع، ط1، 2018 ، الجزائر.

- علي اسعد وطفة : علي قاسم الشهب ، علم الاجتماع المدرسي، ط1 2003 .
- عمار هلال: دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة ،1830-1962، سلسلة المعرفة كتب جامعة متعددة التخصصات ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1995.
- فور ايدجار ،هيريرا فيليب واخرون ، تعلم لتكون ،ترجمة حنفي بن عيسى، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1976.
- –فريد حاجي: بيداغوجيا التدريس بالكفاءات الأبعاد والمتطلبات ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2005.
- فتحي مصطفى الزيات: سيكولوجية التعلم بين المنظور الارتباطي والمنظور المعرفي ،ط1 دار النشر للجامعات ، القاهرة ،1996.
- رابح تركي: اصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1990.
- رابح خدوسي: المدرسة والإصلاح، مذكرات شاهد، ط2 ، دار الحضارة، الجزائر ،2015.
- راشد عادل احمد: مذكرات في إدارة الافراد، دار النهضة العربية للطباعة 1981.
- مراد سبرطعي ،"واقع الاصلاح التربوي في الجزائر ،تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجا "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية ،كلية الآداب العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

–حفيظي سليمة، التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

–قيس النوري: افاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق، بغداد،1990.

-Necib radjem, industrialisation et système éducation Algérien, O.P.U, Alger, 1986, P58. – 15.

- Vivainne Isambert Jamati, sociologie de l'école, In Maurice Debesse et Goston Mialaret, Traité des sciences pédagogiques, Aspects soucieux de l'éducation, P. U. F., Paris, 1974.